© Carole al Farah/ UNRWA

التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

جامعة الدول العربية

يونيسف

OPHI
Oxford Poverty & Human Development Initiative

E/ESCWA/EDID/2017/2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد

الأمم المتحدة
بيروت

© 2017 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وحرص المؤلفون على ضمان أكبر قدر من الصحة والدقة في المعلومات والبيانات المنشورة في هذه الدراسة. ولا تقدم الأمانة العامة للأمم المتحدة أي ضمانات على دقة المعلومات الواردة في هذه الدراسة، و/أو موثوقيتها، و/أو اكتمالها، و/أو مدى ملاءمتها.

فريق إعداد التقرير

منسقي التقرير

خالد أبو إسماعيل (الإسكوا)

طارق نبيل النابلسي (جامعة الدول العربية)

آرثر فان ديزن (اليونيسف)

بلال ملاعب (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)

فريق المؤلفين

خالد ابو إسماعيل (الإسكوا)

بلال الكسواني (الإسكوا، اليونسيف)

طارق نبيل النابلسي (جامعة الدول العربية)

أوتافيا بيشى (الإسكوا)

آرثر فان ديزن (اليونيسف ـ المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

مايا رمضان (الإسكوا)

فيرينا غانتنر (الإسكوا)

لوشيّا فيرّوني (اليونيسف ـ مكتب البحوث)

بلال ملاعب (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)

بياتريس موجيه (جامعة نيو سكول)

ألبيرتو مينوجين (جامعة نيو سكول)

إستشاري الفقر الإقليمي

اميتاب كوندو (الإسكوا)

فريق الإحصاء

دينا ارمانيوس (قائدة فريق الإسكوا)

سما الحاج سليمان (الإسكوا)

ديليتا باريزي (اليونيسف ـ مكتب البحوث)

مايا رمضان (الإسكوا)

أحمد عبد المنعم (جامعة الدول العربية سابقاً)

لوشيّا فيرّوني (اليونيسف ـ مكتب البحوث)

مساعدة بحثية

فؤاد غرّة (الإسكوا)

ميلدرد فيرّيه (جامعة نيو سكول)

الدعم الإداري

محمد الشحات (جامعة الدول العربية)

مرال طاشيجيان (الإسكوا)

المجموعة الاستشارية العليا

سابينا ألكاير (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)

نضال بن شيخ (وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس)

محمد المختار محمد الحسن (الإسكوا)

عبد الله الدردري (الإسكوا سابقاً)

دايفد ستوارت (اليونيسف)

تهامي عبد الخالق (جامعة الرباط)

علي عبد القادر (المعهد العربي للتخطيط سابقاً)

اِلكزاندرا يوستر (اليونيسف)

أدريانا كونكوني (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)

خوسيه كويستا (اليونيسف ـ مكتب البحوث)

هبة الليثي (جامعة القاهرة)

الترجمة الى العربية

مهدي الدجاني

تنسيق النص وتصميم الغلاف

فريق قسم إدارة المؤتمرات والمطبوعات في الإسكوا

الأوراق الخلفية

خالد أبو إسماعيل، هبة الليثي، دينا أرمانيوس، مايا رمضان، مروان خواجا: "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبلدان ذات الدخل المتوسط: الأردن، العراق والمغرب". ورقة عمل فنية. الأمم المتحدة – نيويورك 2015.

محمد محيي الدين: "الفقر في الادب العربي المعاصر والتراث العربي". ورقة فنية مقدمة لجامعة الدول العربية - 2015.

لوشيا فيرّوني، بلال الكسواني: "تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة للمنطقة العربية". ورقة فنية. اليونيسف ـ مكتب البحوث إينوشنتي، النشر لاحقاً في 2017.

شكر وتقدير

يأتي هذا التقرير استجابة لقرار صادر عن المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، ويهدف إلى تقييم الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، وذلك في إطار التحضيرات لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وأعد لهذا التقرير بالشراكة بين جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI).

وقد حظي التقرير بإسهامات ومشاركات من منظمات الأمم المتحدة التالية: صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO).

وصيغت المنهجية العلمية المتبعة في التقرير ضمن سلسلة من الاستشارات المستفيضة والتي ضمت خبراء اقليميين وعالميين وممثليين لوزارات الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات الحكومية في الدول العربية.

وساهمت مؤسسات في الإعداد للتقرير ووفرت منبراً لتسهيل النقاش بين الخبراء، وهذه المؤسسات هي: المرصد الوطني للتنمية البشرية (المغرب)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN DESA)، والجامعة اللبنانية الأميركية، ودولة المكسيك التي استضافت المؤتمر العالمي لشبكة المعنيين بالفقر المتعدد الأبعاد (MPPN) في 2016.

ويرتكز هذا التقرير على مجموعة بيانات مستقاة من المسوح الأسرية الوطنية المختصة بصحة الأسرة والطفل. واستفاد تحليل الفقر المتعدد الأبعاد للأسر المعيشية في هذا التقرير من البرمجيات الإحصائية (STATA Do files) التي طورتها مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

تقديم – الشركاء في التقرير

تشهد المنطقة العربية اليوم مرحلة استثنائية تكتنفها تحديات جسام على كافة الأصعدة. فقد أسفرت الصراعات المسلحة عن كلفة إنسانية ضخمة، وحالات لجوء ونزوح بأعداد غير مسبوقة داخل المنطقة وخارجها، حتى صار نحو نصف لاجئي العالم عرباً. مدن دمرتها الحروب تحتاج إعادة إعمارها إلى مليارات الدولارات، ما يلقي بأعباء إضافية على جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وينعكس مباشرة على مستويات المعيشة ونوعية حياة المواطنين.

ولعل الفقر بمختلف أبعاده هو من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة والعالم، والقضاء عليه هو الهدف الأول في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد شهدت المنطقة مساعٍ ومبادرات للقضاء على الفقر. وانطلاقاً مما تحقق وإدراكاً لما يجب تحقيقه، تأتي مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) واليونسيف وجامعة اكسفورد، والشركاء من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة بإعداد أول تقرير إقليمي في العالم، يصدر بعد إطلاق خطة عام 2030، عن الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية.

ويتناول التقرير هذا الموضوع على نحو ينسجم مع تصورات مفهوم الفقر في التراث الأدبي العربي، مع الاسترشاد بأحدث البحوث العلمية العالمية، والتي ساهمت المنطقة العربية بالعديد منها. كما يستخدم التقرير مؤشراً يعكس الأبعاد المختلفة للفقر، وما تواجهه المنطقة من صراعات وتحديات، مع مراعاة التباين بين الدول العربية من حيث حجم السكان ونمو الاقتصاد وبنيته، والتنمية البشرية. ويؤكد التقرير على أن الفقر ليس متأصلاً في المنطقة العربية، بل هو نتيجة ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية، أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي اختلال في الوضع الاجتماعي وتفاوت في مستويات المعيشة.

كما ركز التقرير على تحليل مستوى الحرمان المتعدد الأبعاد الذي يعاني منه الأطفال، والذي يستدعي وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تتصدى لفقر الأطفال تصديا شاملا، بالإضافة الى تحسين الإنفاق الحكومي على الأطفال في البلاد العربية.

إن مكافحة الفقر والقضاء عليه هي عملية متكاملة مستمرة لابد وأن تنسجم مع الاتفاقيات العربية والدولية وتوجهات القمم العربية، بما يمكّن من وضع خطة عربية متكاملة وصولا إلى سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافلاً اجتماعياً واستقراراً اقتصادياً، وصولاً إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

يهدف هذا التقرير في الأساس إلى تقديم مقترحات عملية لصناع القرار في الدول العربية، ودعم الجهود العربية الرامية للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. ونأمل أن يسهم، من خلال ما سيقدمه من تحليل فني لأوضاع الفقر بمختلف أبعاده، وبما فيها فقر الأسر والاطفال، في توضيح الأسباب الأساسية للفقر في

مختلف الدول العربية، وحتى في مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة. كما نأمل أن يمهد السبيل لتعاون مثمر مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين ومع الأمم المتحدة، للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده وصوره في منطقتنا العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	جامعة الدول العربية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	جامعة أكسفورد
		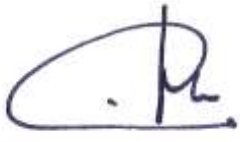	
محمد المختار محمد الحسن	د. بدر الدين علالي	جيرت كابيلاري	د. سابينا ألكاير
مدير إدارة التكامل والتنمية الاقتصادية	الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية	المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	رئيس مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية

تقديم – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

يسعدني تقديم هذا التقرير العربي الهام الذي أتى نتيجة حرص الدول العربية على القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، باعتباره تحديا يواجهها بل ودول العالم أجمع، بحيث تصدر خطط العمل العربية والدولية. وقد صدر التقرير بحيث يتماشى والتوجه العالمي لوضع مؤشرات إقليمية ووطنية يمكن قياسها وفقا للمعايير الدولية، وفي إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وهذا التقرير، الذي بادر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى إعداده، هو نتاج عمل دؤوب استمر لثلاث سنوات مع الشركاء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) واليونيسف وجامعة أكسفورد، وحصيلة عدد من الاجتماعات وورش العمل التي استهدفت مشاركة كبار المسؤولين في الدول العربية لوضع المؤشرات العربية للفقر متعدد الأبعاد للأسرة والطفل، التي تأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية، مع مراعاة الخصوصيات والفوارق داخل الدولة الواحدة.

كما ويضع التقرير قاعدة موضوعية وفنية للانطلاق نحو القضاء على الفقر متعدد الأبعاد بما يعزز الجهود العربية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

وهنا أتوجه بالشكر إلى كافة من قاموا بإعداد هذا التقرير الذي يعد الأول من نوعه في العالم بعد إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030، مؤكدة على استمرار التعاون مع كافة الشركاء لتنفيذ توصياته الهامة، وبما ينعكس إيجابا على المواطن العربي والعمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك.

غادة فتحي والي

رئيس المكتب التنفيذي لمجلس
وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

المحتويات

	الصفحة
فريق إعداد التقرير	iii
شكر وتقدير	v
تقديم – الشركاء في التقرير	vii
تقديم – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	ix
المصطلحات وتعريفاتها	xiii
مقدمة	1
1. منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة	9
2. النتائج الرئيسية	15
ألف. انتشار الفقر المتعدد الأبعاد	15
باء. الهشاشة والتعرض للوقوع في دائرة الفقر والفقر الشديد	19
جيم. عدم المساواة حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية	21
دال. عدم المساواة في فقر الأطفال	23
هاء. المصادر الرئيسية للفقر الأسري ولفقر الأطفال	25
واو. أوجه التفاوت المقلقة على الصعيد دون الوطني (بين الولايات/المحافظات)	28
3. التحديات والتوصيات	31
ألف. التحديات	31
باء. التوصيات	32
المراجع	41
الملحق	45
الهوامش	55

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

الشكل 1.	نسبة السكان الذين لم يبلغوا من العمر 18 عاماً، والذين لم يبلغوا من العمر 5 أعوام في أحد عشر بلداً عربياً	8
الشكل 2.	مجموعات البلدان فيما يتصل بالفقر الأسري	16
الشكل 3.	مجموعات البلدان فيما يتصل بفقر الأطفال	16
الشكل 4.	العلاقة بين دليل فقر الأطفال ودليل الفقر الأسري	17
الشكل 5.	قياس الفقر في دولة فلسطين باستخدام منهجيات بديلة	18
الشكل 6.	نسبة السكان غير الفقراء والمعرضين للوقوع في الفقر والفقر المدقع عبر مجموعات البلدان	20
الشكل 7.	توزيع الأطفال (0-17 سنة) وفقاً لعدد أوجه الحرمان	20
الشكل 8.	نسبة الفقراء وفقاً لخصائص الأسر المعيشية	22
الشكل 9.	دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية	23
الشكل 10.	فقر الأطفال وفقر الأطفال المدقع وفقاً لمكان الإقامة ونوع رب الأسرة وتعليمه ومؤشر الثروة	24
الشكل 11.	إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)	26
الشكل 12.	إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)	26
الشكل 13.	إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)	27
الشكل 14.	إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)	27
الشكل 15.	نسبة الفقر المدقع والفقر بين الأطفال وفقاً لأبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان	28
الشكل 16.	الوحدات المحلية وفقاً لمستويات الفقر المدقع والفقر عبر البلدان	29
الشكل 17.	الولايات الخمس عشرة الأكثر فقراً في المنطقة العربية	29

المصطلحات وتعريفاتها

المصطلح	التعريف
مستوى حرمان الأسرة	يُحدَّدُ مستوى حرمان الأسرة من خلال جمع الدرجات التي تحصل عليها الأسرة في جميع المؤشرات. فإذا كانت الأسرة محرومة في أحد المؤشرات، فإن درجة الحرمان التي تحصل عليها تساوي الوزن المخصص للمؤشر، على النحو الوارد بين قوسين في الجدول (1) الوارد في الملحق. وعندما لا تعاني الأسرة حرمانا، فإن درجة الحرمان التي تحصل عليها تكون "صفرا". وتحتسب مستويات الحرمان على نحو منفصل بالنسبة إلى كل من الفقر المدقع والفقر، استناداً إلى المؤشرات ونقاط الفصل المتعلقة بكل منهما.
الفقر والفقر المدقع	تميز مقاييس فقر الطفل والأسرة مستويين من مستويات الحرمان على النحو المذكور في الجدول (1) والجدول (2) الواردين بالملحق: الأول هو الفقر المدقع الذي يقيس أشكالاً شديدة الحدة من الحرمان ونقاط فصل أشد صرامة لكل مؤشر والثاني هو الفقر الذي يقيس أشكالاً متوسطة من الحرمان ونقاط فصل أقل صرامة من الأول لكل مؤشر
الفقر المدقع	تصنف الأسرة المعيشية على أنها في حالة فقر مدقع إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حالة حرمان ممكنة في المستوى الأول الأكثر حدة من مؤشرات الحرمان. وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة فقراً مدقعاً، يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف. ويصنف الطفل على أنه في حالة فقر مدقع إذا كان يعاني حرمانا في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر في المستوى الأول الموصوفة في الجدول 2 الوارد في الملحق. بينما يعتبر الطفل محروماً في بعد معين إذا كان في حالة حرمان حسب أي مؤشر من مؤشرات ذاك البعد.
الفقر	تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حرمان ممكن في المستوى الثاني الأقل حدة من مؤشرات الحرمان. وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة، يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف. ويصنف الطفل كطفل فقير إذا كان يعاني حرمانا في بعدين من أبعاد الفقر أو أكثر في المستوى الثاني، الأقل حدة الموصوفة في الجدول 2 الوارد بالملحق. بينما يعتبر الطفل بأنه يعاني الحرمان في بعد معين إذا كان لديه حرمان في أي من المؤشرات الممثلة لذلك البعد.
نسبة الفقراء H (أحد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد)	نسبة الفقراء هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء أكانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان. أما في دليل فقر الأطفال، فتعرف نسبة الفقراء بأنها نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد الى إجمالي الأطفال في تعداد السكان.

المصطلح	التعريف
شدة الفقر A (أحد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد)	شدة الفقر هي عبارة عن متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء. أما في دليل فقر الأطفال، فتمثل شدة الفقر متوسط عدد أبعاد الحرمان لدى الأطفال المصنفين كفقراء، والذي يُمثَّل كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان.
دليل الفقر المتعدد الأبعاد	يحتسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بضرب نسبة الفقراء في شدة الفقر.
الهشاشة	تعد الأسرة المعيشية معرضة للوقوع في الفقر، أو الفقر المدقع إذا كنا بصدد المستوى الأكثر حدة، إذا كان مستوى حرمان الأسرة يتراوح ما بين 0.20 و0.33.
فداحة الفقر	تصنف الأسرة المعيشية بأنها في حالة فقر فادح، أو فقر مدقع فادح إذا كنا بصدد المستوى الأكثر حدة، إذا كان مستوى حرمان الأسرة 0.5 أو أكثر. ومن المفهوم أن الفقر الفادح فرع من الفقر على نحو يفيد ضمنا أن جميع المصنفين فقراء فقرا فادحاً يُعدون تلقائيا فقراء.
المتوسط الإقليمي	المتوسط الاقليمي هو متوسط البلدان التي شملها التحليل مرجحاً بحجم السكان في كل دولة
نسبة الفقراء المعدلة (دليل فقر الأطفال)	تحتسب نسبة الفقراء المعدلة من خلال ضرب شدة الفقر في نسبة الفقراء، وتعادل منهجياً دليل الفقر المتعدد الأبعاد.
الفقر النقدي	يعتمد قياس الفقر النقدي على إنفاق واستهلاك الأسرة فقط، ويحدد خط فقر نقدي/مادي يقارن بقيمته إنفاق الأسرة واستهلاكها. فإذا كان إنفاق الأسرة دون خط الفقر تصنف فقيرة نقدياً.
مؤشر الثروة	مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعمّرة.

ملاحظة: تنبغي الإشارة إلى أن مؤشرات الفقر والتي تتمثل في نسبة الفقراء، وشدة الفقر تعرض عادة كنسبة مئوية، في حين أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يُعرض كعدد عشري. ولكن وجدنا أنه من الأسهل للقارئ غير المختص التعامل مع النسب المئوية. ونتيجة لذلك، عرض جميع المؤشرات الثلاثة ومناقشتها كنسب مئوية في هذا التقرير.

مقدمة

غاية التقرير ومفهوم الفقر في التراث العربي

جاء إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 بأهدافها السبعة عشر هدف ومقاصدها المائة والتسعة والستين خطوة طموحة ترمي إلى القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030. وانبرت الدول العربية منذ بدء المشاورات الدولية لهذه الخطة لوضع تصوراتها والنظر في الخطط الوطنية والإقليمية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

ووضعت تلك الخطط لتبني على ما حققته المنطقة العربية من انجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت أولويات المنطقة على القضاء على الفقر بمختلف أبعاده كشرط رئيسي ينبغي تحقيقه لتنفيذ خطة 2030.

في هذا الإطار، أكد القادة العرب في القمم العربية، ولا سيما آخر ثلاث منها (شرم الشيخ 2015 - نواكشوط 2016 - عمّان 2017)، العزم على المضي قدماً لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود التي تُمكن من تحقيقها، ما يؤكد توفر الإرادة السياسية، وعلى أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة العمل العربي المشترك، لتعزيز كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتحقيق التنمية للمواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية، وصون شعار "عدم استثناء أحد" الذي تدعو إليه التنمية المستدامة.

لكن، ورغم الطموح والعزيمة الجادّين، فتنفيذ خطة 2030 يعوقه تحديات جسام وما تعيشه عدد من البلدان العربية من أزمات سياسية وأمنية، واستفحال ظاهرتي التطرف والإرهاب وما يرتبط بهما من ممارسات لا إنسانية، بالإضافة إلى تفاقم الصراعات المسلحة وما نتج عنها من نزوح ولجوء وهجرة غير شرعية. فكل ذلك يمثل عقبات أمام تحقيق التنمية المنشودة والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتأكيداً على التصميم على تحقيق التنمية المستدامة، بادرت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء، ومن خلال أجهزتها المتخصصة، إلى وضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة مع التركيز على الفقر المتعدد الأبعاد. ويتطلب ذلك ليس فقط تسخير الإمكانيات، بل كذلك تهيئة البنية السياسية والأمنية اللازمة لتسهيل العملية التنموية، فضلاً عن التوظيف الدقيق للموارد والإمكانيات في المنطقة بحسب ما تتيحه الأوضاع السائدة.

فلأن الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية، قامت جامعة الدول العربية بإعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية والتنموية التي تساهم في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد على المستويين الوطني والإقليمي، نذكر منها الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر، والبرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة، والبرنامج العربي لخفض الفقر، والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية"، وغيرها من البرامج.

وفي ضوء ما تقدم، جاءت مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واليونيسف، وجامعة أكسفورد، والشركاء من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لإعداد أول تقرير حول

الفقر في المنطقة العربية، ليوفر تحليلاً فنياً لأوضاع الفقر في مختلف أبعاده مع توضيح أسبابه في مختلف الدول العربية وفي مختلف المناطق داخل كل دولة. ويضع هذا التقرير أمام صناع القرار في الدول العربية مقترحات عملية للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

ويستخدم التقرير الفقر المتعدد الأبعاد نهجاً ينسجم مع تصورات مفهوم الفقر في التراث الأدبي العربي، مع الاسترشاد بأحدث البحوث العلمية العالمية. ولذلك فلا بد من إلقاء الضوء بإيجاز على سياقات ومدلولات استخدام مفهوم الفقر في التراث الفكري العربي في مرحلة ما قبل الحداثة، ما يتطلب بدوره التطرق إلى المفهوم الديني للفقر، وخاصة في القرآن الكريم والكتاب المقدس اللذين أفردا مكانة خاصة لقضايا الفقر والفقراء، بحيث رسخا القيم المرتبطة بالتعامل مع تلك القضايا في البنية العقلية الأيديولوجية للمجتمعات العربية، وقد انعكس هذا الاهتمام في كتابات العلماء العرب.

ولذلك نجد أن الدين الإسلامي، وكما يظهر في القرآن الكريم، يعمزُ بكثير من الآيات التي تتحدث عن الفقر والفقراء بالكثير من الكلمات المختلفة الدلالة، فجعل لهم حق معلوم للسائل والمحروم في أموال القادرين، كما أنه صنفهم بفئات وشرائح وفقاً لمعايير محددة من بينها العمر والنوع والمقدرة الاقتصادية، بل وحتى وبتعبيرات العلوم الاجتماعية الحديثة وفقاً لعلاقتهم بوسائل الانتاج، وحمل المجتمع مسؤولية اجتماعية عنهم.

ولا تختلف المسيحية، وهي المكون المهم الآخر للبنية العقلية في كثير من المجتمعات العربية حتى في البلاد التي تسودها أغلبية مسلمة، في رؤيتها للفقر والفقراء. فتؤكد بوضوح على ضرورة الحفاظ على كرامة الفقير وعدم إهانته لكونه فقيراً، كما تحث على رعاية الفقراء والعطاء لهم، وتنهى عن ظلمهم.

أما المفكرون العرب قبل ظهور النظم الأكاديمية الحديثة، فنجد إبن خلدون يميز في مقدمته بين ثلاثة أنماط بنائية للمجتمعات هي تلك المقتصرة على ما هو "ضروري" والذي يرى "إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بُلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك"، والحاجي، والكمالي وهما النمطان الآخران اللذان يظهران متى ما "اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه..."[1]. وبلغة العلوم الاجتماعية الحديثة، يشير إبن خلدون إلى المجتمعات المقتصرة على الضروري، أو ما يعرف اليوم باقتصاد الكفاف[2]، وفي معرض مقارنته مع النمطين الآخرين، ينظر إلى المجتمع نظرة تقدمية، إي كوحدة تحليلية واحدة في الزمان والمكان. ولا ينظر إلى الفقراء كفئة اجتماعية متميزة، ولا يبحث في أسباب فقرهم، ولا يضع تعريفاً صريحاً لمفهوم الفقر، إلا أنه يتحدث على مسبباته وبعض مظاهره، كما في الفصل الثالث والأربعين من مقدمته حين تحدث عن أسباب خراب العمران وفي أن الظلم مؤذن به، وكذا في الفصل الحادي والخمسين حيث يتحدث عن آخر الدولة من كثرة الموتان (ارتفاع معدلات الوفيات) والمجاعات التي تعد من سمات المجتمعات الفقيرة[3]. كما يحدثنا إبن خلدون في بعض عبارات متفرقة من مقدمته عن بعض ملامح ثقافة الفقر في مجتمعات المقتصرة على الضرورة حيث يصف "...تلاصق الجدران وتطامن البنيان وعدم الفواصل بين المساكن..."[4]، وهو حديث يشبه تعريفنا للفقر في هذه الدراسة.

والجدير بالذكر أن الفقر ليس مستوطناً في المنطقة العربية، بل هو نتيجة لظروف تاريخية وسياسية واقتصادية أدت، في ظل غياب التخطيط السليم والإدارة القائمة على المنهج العلمي العصري، إلى تراجع في النمو الاقتصادي، ومن ثمَّ إلى خلل في الوضع الاجتماعي، أدى بدوره إلى تفاوت في مستويات المعيشة. وأسفر هذا التراجع عن تعثر في مواكبة التطور الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في البلدان العربية الأقل قدرة وثروة، والتي استطاعت أن

تخرج من دائرة الفقر، ولكنها لم تحرز تقدماً قوياً على مسار التنمية.

لذا نجد أن تأخر التنمية في المنطقة العربية أدى إلى حالة من التراجع الاقتصادي والفكري انعكس على واقع المجتمعات العربية، ونتجت عنه تداعيات أهمها هشاشة النسيج المجتمعي، ما أتاح المجال لتفشي الأفكار الهدامة بين العديد من أبناءه، ولا سيما الشباب.

ومكافحة الفقر هي عملية متكاملة، تبدأ أولاً بإصلاح التعليم ثم النظم التشريعية. وهذا ما أقرته العديد من المبادرات والنداءات في مؤتمرات القمة العربية. ثم وضع خطة عربية متكاملة تؤدي إلى تعاون اقتصادي حقيقي بمستوى ما يتطلبه الوضع الحالي، ويثمر سياسات اجتماعية ناجحة لمكافحة الفقر وتشجيع التنمية، تصون الحياة الكريمة والاستقرار والتكافل الاجتماعي.

ويضيق نطاق هذه التقرير عن تغطية كافة أعمال تراث علماء العرب في الموضوع المعني، إلا أنه لا بد في هذا الإطار التركيز على عمل تناول قضية الفقر والفقراء في المجتمعات العربية، وإن لم ينل الشهرة التي يستحقها، وهو كتاب "الفلاكة والمفلوكون" لأحمد بن علي الدلجي[5].

يعتمد الدلجي في كتابه العديد من الأدوات المنهجية في تحليله للفلاكة والمفلوكين (الفقر والفقراء). وأول ملامح منهجية الدلجي هي اعتماده للإستقراء الوضعي، حيث يصف الوقائع ويسردها ثم يستخلص منها القاعدة المشتركة أو القانون العلمي العام الحاكم عليها، وهو في ذلك يسير على نهج سابقه عبد الرحمن بن خلدون. كما يعتمد الدلجي على منهجية رصد الحياة اليومية حيث كان يعد نفسه من بين المفلوكين[6]. بالإضافة إلى ذلك، يلجأ الدلجي إلى أداة منهجية أخرى هي دراسات الحالات وسير الحياة، حيث ترجم لستة وستين شخصية ممن ضاقت بهم الدنيا واستبد بهم العوز من علماء العرب والمسلمين[7]. وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين ممن وثق الدلجي لسير حياتهم كانوا قد عرفوا النعيم في حياتهم ثم زال عنهم ما كانوا فيه من رغد، وهو على ذلك لا يتحدث عن الفقر فحسب، بل وعن الإفقار أيضا. واستناداً إلى هذه المنهجية الإستقرائية الوضعية يستخلص الدلجي ما يشبه القوانين، كقوله إن "الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية"، أي أن الفقر المالي يترتب عليه فقر في الجوانب الأخرى للحياة.

وباختصار، فلدى المنطقة تراث يمكن التعويل عليه إذا بُحِث فيه وطُوِّرَت مقولاته بما يتماشى والعلم الحديث في صياغة مفاهيم واشتقاق متغيرات تسهم في فهم ظاهرة الفقر في البلدان العربية من منظور متعدد الأبعاد يراعي الخصوصية المجتمعية لهذه البلدان. ولا يعني ذلك بالضرورة أن تتناقض هذه التصورات مع النظرة الأكاديمية الحديثة في العلوم الاجتماعية، بل يعلمنا تاريخ العلم ضرورة القيام بذلك بالتضافر فيما بينهما، وهو ما نطمح إليه في هذا التقرير.

الإطار المفاهيمي

تعتمد التصورات التقليدية في مجال التنمية في المقام الأول على مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي القابلة للقياس الكمي، وذلك لقياس التقدم في بلد من البلدان. ولكن لوحظ خلال الآونة الأخيرة أن عددا لا يستهان به من الاقتصاديين قد بدأ بتحدي الربط بين النمو الاقتصادي والرفاهية، معتمدين في ذلك على دلائل ملموسة تفيد أن النمو لا يقلص دائماً الفقر، وأن زيادة الثروة لا تُفيد بالضرورة تَحسن مستويات المعيشة[8]. من هؤلاء الاقتصاديين آمارتيا سين، ووفقاً لمنظور القدرات الذي وضعه، يمكن تعريف الفقر على أنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية[9]. وتبعاً لهذا التعريف، فإن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل وتملك الحصص في الأصول فحسب، بل أيضا من خلال قدرات الناس المتزايدة

في أن يتمتعوا بحياة لهم فيها من المسوغات ما يجعلهم يرون أنها ذات معنى. كما يرى سين أن الحرمان من القدرة يمثل مقياساً للفقر أكثر اكتمالاً من مقياس الدخل، إذ يغطي جوانب معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها أو تلحظها الإحصاءات الكلية. لذلك دعا سين إلى صياغة نظرة أكثر شمولا للفقر وعدم المساواة والتنمية بُغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاماً حقيقياً في تحقيق أقصى درجة من حرية الفرد واختياره.

ولكن هناك بعض التحديات التي تواجه قياس الفقر بهذا المفهوم الذي وضعه سين، وتتمثل في عدم توافر تلك البيانات على المستوي الأسري وخاصة في المسوح الوطنية مثل المسوح متعددة المؤشرات ومسوح ميزانية الأسرة، مما يصّعب استخدام هذا المفهوم في قياس الفقر في البلدان العربية وتحليل ارتباطه بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ويتمم الفقر المتعدد الأبعاد مقاييس التنمية النقديةحيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. وعلى سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة استخدم لقياسها عشرة مؤشرات. كما صمم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة المعد للمقارنات الدولية، وهي منهجية لتحليل مدى وطبيعة فقر الأطفال المتعدد الأبعاد فيما يتصل بجوانب تتعدى جانب الثروة المادية. وتمثل هذه المؤشرات العالمية المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد أداة قوية لقياس الحرمان العالمي المدقع. لكنها ليست فعالة في رصد أشكال الفقر الأقل حدة التي تنتشر في العديد من البلدان العربية ذات الدخل المتوسط مثل الأردن أو مصر أو المغرب.

ووضعت بلدان نامية عديدة مؤشرات خاصة بها لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، صُممت خصيصا لتلائم أولويات سياساتها الإنمائية الوطنية ولتجاوز القيود المتعلقة بالحصول على البيانات مستخدمةً طرقاً بديلة في ذلك. وأثرت هذه الأساليب المبتكرة في قياس الفقر المتعدد الأبعاد بالفعل على المنظورات السائدة في الحد من الفقر، كما امتد تأثيرها إلى الخطط المستقبلية للحد من الفقر. وقد أصبح الفقر المتعدد الأبعاد جزءاً من المؤشرات المزمع صياغتُها لرصد مدى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي ومنهجية قياس الفقر المتعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، ولكن هذا ليس الحال دائما، فقد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة مادياً حرمانا من بعض الجوانب غير المادية. وبالتالي فإن هاتين المنهجيتين تتممان بعضهما ويمكن استخدامهما في آن واحد في تحليل الفقر في أي دولة إذا توافرت البيانات على المستوى الأسري في مسح واحد.

ولكن في أغراض المقارنة بين الدول، تستند مقارنات الفقر النقدي إلى صحة الفرضية المتعلقة بتعادل القدرة الشرائية عبر الزمان والمكان. ولكن المشاكل الموثقة في المراجع المختصة فيما يتعلق بتعديلات أسعار الصرف والتضخم تشير إلى أن المقارنات الدولية تقلل في تقييمها من تكلفة المعيشة في البلدان المتوسطة الدخل بالمقارنة مع الدول الفقيرة. ويتجنب قياس الفقر المتعدد الأبعاد هذه المشاكل لأنه يعبر عن الحرمان بصورة مباشرة، ولذلك لديه ميزة مطلقة على الفقر النقدي فيما يتعلق بالمقارنات بين البلدان. وبالتالي، فإن الدليل العالمي للفقر المتعدّد الأبعاد يتسم بميزة واضحة عن الطرق الأخرى في أغراض المقارنة بين البلدان المختلفة.

يقدم هذا التقرير تحليلاً دقيقاً ومفصلاً لظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد على مستوى الأسر والأطفال في عشر دول عربية هي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن بالنسبة إلى الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الأسري، بينما أضيفت دولة فلسطين في تحليل الفقر الخاص بالأطفال. يقدم التقرير النتائج الرئيسية عن مقياس الفقر الأسري وفقر الأطفال، مدعمة بمجموعة من الأوراق البحثية وبتقرير فني موسع. وتُمثل الدول المشمولة بالتقرير أكثر من 75 في المائة من مجموع السكان العرب، وكذلك فهي تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان والمستوى الاقتصادي والهياكل الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتعرض للنزاعات والاحتلال (كما هو مبين في الجدول 3 في الملحق). وفي ضوء هذا التباين، يقدم التقرير مؤشراتٍ إقليمية جديدةً صممت خصيصاً لتلائم تحديات فقر الأسر والأطفال في المنطقة أدرجت في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته الإسكوا، ومبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة والتي وضعتها اليونيسف.

تراجع هذه المقاييس عتبات نقاط الفصل وتعدل المؤشرات الخاصة بالفقر المتعدد الأبعاد. وتطرح مستويين من الحرمان لكل مؤشر من هذه المؤشرات: أحدهما لقياس الحرمان المدقع والآخر لقياس الحرمان العام والذي يتضمن الحرمان المدقع. ثانياً، يقوم التقرير بتحليل النتائج لتقييم النمط المكاني للفقر ودرجة شدته والعوامل المؤدية له في المنطقة العربية بغية تقديم منظور لرسم السياسة والبرامج، وخاصة على المستوى الإقليمي. ومن خلال توفير مقياس قابل للمقارنة لفقر الأسر والأطفال فيما يتصل بالعديد من الأبعاد، وعبر بلدان ومناطق دون إقليمية ومجموعات أو فئات محددة، ويمكن للتقرير أن يحسن من توجيه تدخلات السياسة العامة من خلال رصد شرائح سكانية كان من المحتمل الإغفال عنها.

البلدان العربية التي لم يشملها التقرير

نظراً للظروف المعيشية المختلفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تختلف مستويات المعيشة، وبالتالي أوجه الحرمان، يوصي التقرير بإجراء دراسة مختلفة حول الفقر المتعدد الأبعاد في تلك الدول تأخذ في الاعتبار خصوصيتها، ما يستلزم الاستناد إلى المسوحات الأسرية في تلك الدول. ويُقتَرَح في هذا الصدد التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشهد دولة فلسطين زيادة كبيرة ومطردة في معدلات الفقر، ترتبط بظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة، فضلاً عن الآثار السلبية الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تشمل قيوداً على الوصول والتنقل والسيطرة على نسبة كبيرة من الأرض التي تعتبر أهم موارد رزق الشعب الفلسطيني. ونظراً إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها فلسطين، فينبغي التعامل مع مقياس الفقر المتعدد الأبعاد بمنهجية مختلفة وإعداد تقرير مستقل عن فلسطين يأخذ في الحسبان التقرير المزمع إصداره عن دولة فلسطين في الربع الأول من عام 2018. وسيبني التقرير المذكور على إحصاءات رسمية ويشمل مختلف أبعاد الفقر والتهميش في فلسطين. ولذلك لا يشمل هذا التقرير فلسطين في تحليله لفقر الأسر المتعدد الأبعاد، ولكن فقط في تحليله لفقر الأطفال.

وتنسق الإسكوا جهودها مع السلطات المعنية في ليبيا لإعداد دراسة متخصصة تأخذ بالاعتبار ما يمر به البلد من ظروف وتحديات. ولم يشمل التقرير لبنان ولا جيبوتي لعدم توفر بيانات حديثة، ويوصى في هذا الصدد بتحديث التقرير بعد تلقي البيانات التي يمكن إدراجها فيه.

أهمية فقر الأطفال

يستحق التركيز على فقر الأطفال في هذا التقرير مزيداً من التوضيح. فوفقاً لتقرير أخير أصدره البنك الدولي[10] فعوامل مثل ضعف البنية التحتية (وعلى رأسها المأوى والمياه والصرف الصحي)، وضعف الخدمات الأساسية (وعلى رأسها المدارس والرعاية الصحية)، وضعف العلاقات الأسرية (وعلى رأسها العنف المنزلي/الأسري)، لها أثر أكبر على الأطفال من فقدان الموارد النقدية. كما أن تأثير هذه العوامل دائم. ولذلك، فإن بناء تصور صحيح عن فقر الأطفال يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار المؤشرات النقدية وغير النقدية. ولموضوع فقر الأطفال أهمية خاصة للمنطقة العربية حيث إن عدد السكان دون سن الثامنة عشرة يمثل أكثر من ربع إجمالي السكان. وفي ستةٍ من البلدان الأحد عشر التي شملتها الدراسة، تجاوزت نسبتهم 45 في المائة (كما هو مبين في الجدول 3 من الملحق، وفي الشكل 1).

ويكسب استمرار حالة النزاع في المنطقة العربية موضوع فقر الأطفال أهمية أكبر. وحيث يحدد تحليل الفقر المتعدد الأبعاد الخصائص الرئيسية لفقر الأطفال والعوامل الرئيسية للحرمان في المنطقة، يمكنه أن يوفر لصناع السياسات البيانات اللازمة لوضع استراتيجيات للحد من الفقر خلال مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي أن يحظى الاستثمار في الأطفال بأولوية قصوى، إذ يمثلون ركيزة أساسية للتحول الاجتماعي وتوطيد أركان السلام وترسيخ النمو في المنطقة.

وتظهر نتائج الدراسة أن من بين 286 مليون شخص يعيشون في البلدان العشرة التي شملها التحليل، يندرج 116.1 مليون نسمة (40.6 في المائة) تحت صنف "الأسر الفقيرة"، وضمن هؤلاء، يعيش 38.2 مليون (13.4 في المائة) في فقر مدقع. كما تكشف الدراسة أن أوجه الحرمان الرئيسية التي تتطلب اهتماماً في المنطقة هي التعليم، بما في ذلك التعليم المدرسي للأطفال ومستوى التعليم لمن تجاوز سن الالتحاق بالمدرسة. وبينما يعيش أقل من نصف سكان المنطقة، أي نحو 48 في المائة، في المناطق الريفية، نجد أن هؤلاء يمثلون 83 في المائة من السكان الواقعين بالفعل في الفقر المدقع و67 في المائة من السكان الفقراء. وتؤكد هذه البيانات الحاجة إلى توجيه العملُ التنموي بما يلائم احتياجات كل منطقة جغرافية. ويتضمن قسم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في هذا التقرير أمثلة على هذا العمل التنموي المقترح.

وتظهر نتائج الدراسة أيضاً أن عدد السكان دون سن الثامنة عشرة في البلدان التي شملتها يبلغ نحو 118.9 مليون نسمة، أي ما نسبته 6 في المائة من مجموع الأطفال في العالم. ومن بين هؤلاء الأطفال والشباب، يعاني 52.5 مليوناً، يمثلون 44.1 في المائة، من الفقر، ونحو 29.3 مليونا يمثلون 24.7 في المائة من الفقر المدقع.

مصادر البيانات والتحديات

يتوفر العديد من مجموعات البيانات الوطنية التي يمكن استعمالها لقياس ورصد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، ولكن قد لا توفر المسوح الوطنية كلها هذه المؤشرات (على المستويين الأكثر والأقل حدة) بحيث يمكن مقارنتها بين الدول. وأكثر المسوح ملاءمة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد هي التي تغطي الأسر المعيشية، وتمثل الدولة تمثيلاً جيداً على الصعيد الإحصائي، وتنفذ ضمن فترات محددة، وتضم جميع المتغيرات والمؤشرات المدرجة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وأكثر المسوح الأسرية استخداما لحساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، إذ تضم جميع المؤشرات الإثني عشر هي: المسح السكاني الصحي DHS (والذي ينفذ في أكثر من 90 بلداً نامياً)، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS (والذي ينفذ في البلدان التي لم يتم فيها المسح السكاني الصحي)

والمشروع العربي لصحة الأسرة PAPFAM (وينفذ في 10 بلدان لم ينفذ فيها المسح السكاني الصحي أو المسح العنقودي).

ويحدد هذا التقرير بوضوح "جيوباً" ترتفع فيها نسبة الفقر المدقع، توجد غالباً في بلدان مثل السودان واليمن وموريتانيا. ولكن من الجدير بالذكر وجود جيوب للفقر المدقع أيضاً في بلدان ليست من البلدان الأقل نمواً.

ويتطلب البحث في هذه الجيوب على نحو مقارن على مستوى البلدان العربية استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI، ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة MODA، استناداً إلى بيانات المسوح السابق ذكرها التي تغطي الفترة 2011-2014، حيث تتيح المسوح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتغذية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والحمل ووفيات الأطفال. لكن مجموعات البيانات هذه قد لا يتوافر فيها بعض أبعاد الفقر التي كان من شأنها أن تجعل دليل الفقر المتعدد الأبعاد العربي أكثر اكتمالاً، مثل الحرية الشخصية، وانعدام الأمن، والعلاقات الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين، وظروف العمل (الرسمي وغير الرسمي)، ونوعية التعليم، والعمل، والقيم الأخلاقية، وخطر الحرب. ولذلك استخدمت المؤشرات التي يسهل قياسها وتتوافر في المسوح الوطنية لقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

وتستبعد هذه البيانات أيضاً بعض السكان من إطار العينات المستخدمة فيها. وتشمل المجموعات السكانية التي تتجاهلها الدراسات الاستقصائية التقليدية: النازحين والقاطنين في مؤسسات خيرية. ومن المهم أيضاً، في هذا الصدد، مراعاة أن بلدان المنطقة تشهد حالياً تحولات جذرية خلال وقت يسير.

ومن المهم أيضاً مراعاة أن الظروف المعيشية في بعض البلدان تدهورت منذ فترة 2011-2014 التي أجريت هذه المسوح خلالها. ولذلك ينبغي توخي الحذر في تفسير النتائج المستخلصة، لا سيما في البلدان التي أدى فيها النزاع أو الاحتلال أو غيرها من الأزمات الإنسانية، مثل المجاعة وغيرها، إلى تفاقم ظروف المعيشة كما هو الحال في اليمن والعراق.

وعلاوة على ما سبق، فبيانات المسوح تمثل إحصائياً مستويات الحضر والريف والمحافظات أو الولايات، ولكن ليس المستويات الإدارية الأدنى من ذلك، وبالتالي يصعب تحليل البيانات على مستوى الأحياء أو القرى أو المناطق النائية.

الأشخاص ذوو الإعاقة في البلدان العربية

لا يُمكن اعتبار التنمية شاملة إذا استثنيت منها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة. فعدم الاهتمام بتنمية قدرات هذه المجموعة الشديدة التعرض للفقر سيترك أثراً سلبياً على ما لا يقل عن 15 إلى 20 في المائة من مجموع سكان البلدان العربية، ولا سيما بعد الزيادة الكبيرة للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الصراعات والاحتلال والعمليات الإرهابية التي يشهدها عدد من البلدان العربية، فضلاً عن زيادة مستويات الفقر. كما أن أسباب الإعاقة كثيرة وتتنوع بين المجتمعات الريفية والمدينية، والبلدان الفقيرة والغنية، والنامية والمتقدمة.

فلا بد من التركيز على الرابط الوثيق بين الإعاقة والفقر القائم على علاقة متبادلة، حيث تشتد حالات الفقر وآثاره السلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتزداد حالات الإعاقة في المجتمعات الفقيرة، ولا سيما التي تمر بصراعات واحتلال، وكذلك حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة في البيئات شديدة الفقر من حقوقهم أو صعوبة تأمينهم لتلك الحقوق. ويجدر الذكر أن النساء والأطفال ذوي الإعاقة أشد تعرضاً لهذه الآثار السلبية من غيرهم.

وتظهر التقارير المتوفرة في هذا المجال أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الأشد فقراً، وهو ما أكد عليه تقرير الإعاقة الصادر عن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في عام 2011. ورغم ذلك، فقد أحرز العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة النجاح بصورة فردية، تماماً كنظرائهم الأوفر إمكانات، مما يؤكد على ضرورة مواصلة العمل على تأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكن من دمجهم في المجتمع والانخراط في العمل في مختلف مجالات الحياة.

وقد أكدت خطة التنمية المستدامة، انطلاقاً من مبدأ عدم تخلف أحد عن ركب التنمية، على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية، فذُكِروا بوضوح في سبعة من أهداف الخطة ومقاصدها، كما أشارت إليهم الخطة أكثر من عشر مرات ضمن الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر.

وتُعد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة أحد المرجعيات الدولية الهامة التي يسهم تنفيذها بشكل متكامل في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. إلا أن ذلك يتطلب إيجاد قواعد بيانات مدققة للأشخاص ذوي الإعاقة مع تصنيف أنواعها. وترجع صعوبة ذلك إلى ازدياد العمليات الإرهابية التي استهدفت كافة فئات المجتمع، ذلك فضلاً عن عدم إمكانية الوصول إلى العديد من مناطق النزاعات، ما أدى إلى صعوبة التدخل لتقديم الدعم والرعاية اللازمين، ناهيك عن إجراء المسوحات اللازمة وتصنيف الإعاقات.

وعلاوة على ذلك، فالصعوبات التي يواجهها عدد من الدول العربية، وخاصة الأقل نمواً منها وفي المناطق الريفية، مثل عدم توفر البيانات الصحيحة وغير ذلك، تحول دون وضع بيانات دقيقة ضمن هذا التقرير حول الأشخاص ذوي الإعاقة. فكان لعدم توافر البيانات الخاصة بالإعاقة في المسوح الوطنية أثر سلبي على طرح قضية الإعاقة ضمن برامج عمل الفقر والحماية الاجتماعية.

وستطرح الأقسام التالية المنهجية، وتستعرض نتائج الدراسة ومناقشة التوصيات.

الشكل 1. نسبة السكان الذين لم يبلغوا من العمر 18 عاماً، والذين لم يبلغوا من العمر 5 أعوام في أحد عشر بلداً عربياً

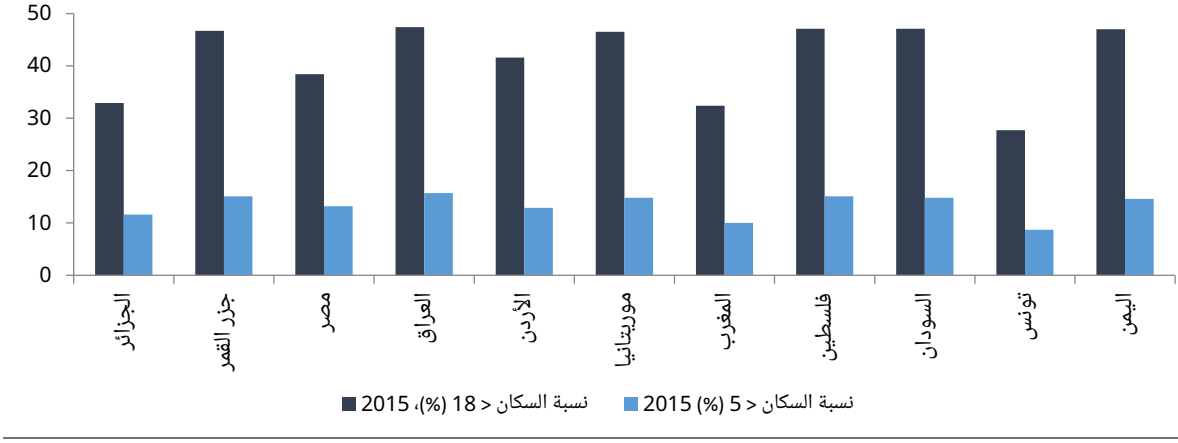

المصدر: تقرير حالة أطفال العالم الصادر عن اليونيسف 2016.

1. منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة

وضعت المؤشرات المعتمدة في هذا التقرير خلال سلسلة المشاورات التي عقدت مع مسؤولين في البلدان العربية، ومع خبراء وطنيين ودوليين. وروعيت مجموعة من الأهداف أثناء وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة: فينبغي أن يكون كل من الدليل والمنهجية أداتين مفيدتين في المقارنة بين بلدان المنطقة العربية بحيث تتيحان دراسة النتائج على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ووفقاً للمناطق داخل الدولة، ما يؤدي بدوره إلى إسهام هذه المؤشرات في توجيه الاستهداف الجغرافي داخل البلدان العربية وفيما بينها. وعلى التحليل أيضاً أن يوفر خط أساس إقليمي لفقر الأسرة وفقر الأطفال ويشكل قاعدة يقيّم بالاستناد إليها التقدم الإنمائي وفعالية خطط الحماية الاجتماعية في المستقبل. ويتيح هذا التحليل لصانعي السياسات والمنظمات الدولية رصد أوجه عدم المساواة المكانية ومعالجتها من أجل الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، ويمكن أن يساعد الحكومات والهيئات الدولية على تقييم سياساتها لا سيما من حيث مدى قدرتها على الوصول إلى الفقراء عموماً والفئات الأشد حرماناً على وجه الخصوص. ولذلك، من المأمول أن يشجع دليل الفقر المتعدد الأبعاد وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة على تطوير مقاييس وطنية صممت وفقاً لحاجة كل دولة على حدة، وتقاس مع المقاييس النقدية للفقر كإحصاءات رسمية دائمة.

والفرق الرئيسي بين دليل الفقر المتعدد الأبعاد[11] ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة في هذا التقرير هو: أن تقييم الفقر المتعدد الأبعاد أجري باستخدام بيانات على مستوى الأسرة، بينما تطبق منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة بالاستناد إلى معلومات على مستوى الفرد (أي الطفل). ومع ذلك، ففي كلتا الحالتين الفرد هو وحدة التحليل المعتمدة، وتستخلص كافة النتائج كنسبة إلى إجمالي عدد السكان في البلد المَعني أو في مجموعة البلدان موضع الدراسة. وستستعرَض في التالي منهجية وضع هذين الدليلين الإقليميين، والمؤشرات المكونة لهما، مبرزين الاختلافات بينهما وبين دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة العالميين. ويتضمن الجدولان 1 و2 الواردان بملحق التقرير معلومات مفصلة عن المؤشرات وعتباتها المحددة للفقر.

يستند اختيار الأبعاد والمؤشرات لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي إلى مصدرين: (أ) دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، (ب) العملية التشاركية التي عقدت مع شركاء من جامعة الدول العربية ووزارات الشؤون الاجتماعية من مختلف أنحاء المنطقة، والتي تضمنت عقد عدد من المؤتمرات وورش العمل. وانطلاقاً من ذلك، باشر الفريق الفني الذي اضطلع بالدراسة بوضع قائمة بالمؤشرات المحتملة المتاحة في مجموعات البيانات، ومطابقتها مع المؤشرات الواردة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي والأولويات المحددة

خلال الاجتماعات التشاركية. وقد أتاح ذلك الاستفادة من الخبرة الأكاديمية التي ساهمت في وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي مع التركيز على أولويات المنطقة العربية. ومن المتفق عليه أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي سيتضمن الأبعاد الثلاثة للتعليم والصحة ومستويات المعيشة، كما هو الحال في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي.

ويتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد واثني عشر مؤشراً. وبُعد التعليم له مؤشران هما: الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة. أما البعد الصحي فله ثلاثة مؤشرات هي: التغذية، ووفيات الأطفال، والحمل المبكر، إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل: توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات، والقدرة على التنقل، وتوفر سُبل العيش (انظر الجدول 1 في الملحق).

ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدان فاصلان لتحديد الحرمان[12]، يعكس أولهما مستوى أعلى من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر المدقع، ويشابه هذا الحد دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، ولكنه ليس مطابقاً له. أما الحد الآخر، فيعكس مستوى أقل حدة من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر، ودوره أن يقيس الفقر متضمناً الفقر المدقع. وبينما تتباين حدود الفصل عادة بين مؤشرات الفقر المدقع والفقر، فهي تبقى على حالها في حالة الدرجة الإجمالية لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة. وتُصنف الأسرة كأسرة فقيرةٍ فقراً مدقعاً أو كأسرةٍ فقيرة إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي تعانيه (مجموع أوزان المؤشرات الأثني عشر) أكثر من 33.3 في المائة من أقصى حالة حرمان ممكنة.

ولمراعاة الأوضاع الخاصة بالبلدان العربية[13]، يختلف هذا التقرير عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، وذلك بإضافة مؤشرين آخرين هما "الازدحام" و"تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بالإضافة إلى الحمل المبكر".

ومن الجدير بالذكر أن الأسس المنطقية لاختيار هذه المؤشرات ليست موضع شك، لا سيما من المنظور الحقوقي، إلا أنه ينبغي فهم صلتها بالبلدان العربية على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ففي ضوء ارتفاع أسعار العقارات والبيوت في بعض البلدان والنمو السكاني السريع في جميع أنحاء المنطقة، من المهم إيلاء مؤشر الاكتظاظ العناية المناسبة، ولكن مع التشديد على أن الاكتظاظ يتباين على نحو كبير بين البلدان.

أما الحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فلهما أثر بالغ على حياة عدد كبير من النساء في المنطقة العربية، وما يزيد من أهمية رصد الحمل المبكر هو أن ثاني أكبر سبب للوفيات للإناث في الفئة العمرية بين 15 و19 سنة هو مضاعفات الولادة، ولا ينحصر خطر الحمل المبكر بحياة الأم، بل يشكل خطراً على حياة الطفل أيضاً.

وكذلك، فمن الضروري إدراج مؤشر تشويه الاعضاء التناسلية للإناث، انطلاقاً من ارتباطه الشديد بالطفل والزواج القسري والحمل المبكر. وفضلاً عن آثار تشويه الاعضاء التناسلية الصحية الوخيمة، التي تشمل الالتهابات المتكررة والعقم ومضاعفات الولادة، وارتفاع مخاطر وفاة الأطفال حديثي الولادة، وبالإضافة إلى ما يشكله من انتهاك لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، فإن تكلفته تُعد باهظة، بما في ذلك العلاجات الطبية والخدمات الاجتماعية وإجراءات التقاضي، فضلاً عن فقدان الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وسوء التغذية. وعليه فيوصي التقرير بضرورة تفعيل التشريعات والإجراءات التي تقوم بها حكومات الدول العربية ذات الصلة وتقديم كافة أوجه الدعم اللازم لها بما يمكنها من القضاء على هذه الظاهرة، وبالتالي تحقيق

معدلات نمو أكبر. وعلى الرغم من جهود الدول التي أشرنا إليها، تختلف معدلات انتشار هذه الظاهرة من بلد إلى آخر، وهي التالية في بلدان المنطقة العربية:

- مصر: 87 في المائة من الفئة العمرية بين 15-49 سنة (اليونيسف 2016)، و14 في المائة من الفئة العمرية بين 0-14 سنة، خلال الفترة 2010-2015 (اليونيسف 2016)؛
- السودان: 87 في المائة من الفئة العمرية بين 15-49 سنة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014)، و32 في المائة من الفئة العمرية بين 0-14 سنة، وهذا خلال الفترة 2010-2015 (اليونيسف 2016)؛
- جيبوتي: 93 في المائة من الفئة العمرية بين 15-49 سنة (اليونيسف 2016)؛
- اليمن: 19 في المائة من الفئة العمرية بين 15-49 (اليونيسف 2013).

وبالمثل، فإن نسبة الحمل المبكر في العراق (للأمهات اللاتي لم يبلغن من العمر ثمانية عشر عاما) قد بلغت 23.4 في المائة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011)، و14.4 في المائة في مصر (مسح الصحة والسكان 2014). أما في اليمن، فمعظم النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و19 سنة يتزوجن عندما يبلغن 18 سنة (مسح الصحة والسكان 2013).

ولعكس هذه العوامل التي تؤثر بعمق في حياة جزء كبير من النساء في العالم العربي وحالتهن الصحية، أدرج الحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في التحليل. وكما أشير سابقا، يمكن التفكير في العديد من المؤشرات الأخرى التي كان ينبغي إدراجها إذا كانت البيانات متاحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالعيش بكرامة أو التعرض للعنف والعيش دون التعرض لقيود فيما يتصل بالتنقل وغير ذلك.

ولتحديد ما إذا كانت الأسرة محرومة أم لا في مؤشر ما، ينبغي تحديد الدرجة التي تحصل عليها في ذلك المؤشر قياساً بعتبة الحرمان أو حد الفصل. وعادة ما تستخلص النقاط المعبرة عن حدود الفصل هذه من معايير متفق عليها على العموم. فسنوات التعليم الإلزامية، على سبيل المثال، مأخوذة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أما معايير السن فيما يتصل بسوء التغذية فأخذت من منظمة الصحة العالمية، بينما أخذت معايير الاكتظاظ من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويعرض الجدول (1)، الوارد بالملحق، المؤشرات المستخدمة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي، ويبين التعاريف والعتبات المختلفة المستخدمة فيما يتصل بالفقر المدقع والفقر، ويسلط الضوء على وجه الاختلاف عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي من حيث تعريفاتها وأوزانها النسبية.

تعتبر الأسرة المعيشية محرومةً في المؤشر الأول للتعليم في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي للفقر المدقع، إذا لم يستكمل أي من أفرادها المؤهلين التعليم الابتدائي، وأفرادها المؤهلون هم الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال ذلك التعليم. أما في دليل الفقر، فتعد الأسرة المعيشية محرومةً إذا لم يستكمل أي من أفرادها المؤهلين التعليم الثانوي، أما أفرادها المؤهلون فهم الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال التعليم الثانوي. ويؤثر اعتماد مستوى التعليم الثانوي عوضاً عن الابتدائي كثيراً على النتيجة النهائية، إذ إن العديد من الأسر في البلدان متوسطة الدخل لم يكن لديهم أي عضو في التعليم الثانوي، ما يثير التساؤل إذا كان هذا المؤشر مناسباً لقياس الفقر أم لا؟

وهذه المسألة تستحق مزيداً من النظر، فقد رأى عدد قليل من الخبراء أن استخدام مستوى التعليم الثانوي هدف طموح في ضوء حقيقة أن متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي في المنطقة يقل كثيرا عن 12-13 سنة المطلوبة للتعليم الثانوي. وتحفل الدراسات التي أجريت سابقاً في هذا الصدد بالأدلة على وجود علاقة وطيدة بين التحصيل التعليمي الثانوي والمؤشرات الصحية والمعيشية، فمعدلات وفيات الرضع

ومؤشرات تغذية الأطفال والنظافة الصحية تتحسن بشكل كبير إذا كانت الأم قد حصلت على تعليم ثانوي. فضلاً عن ذلك، يصعب تخيلُ كيف يتسنى للأسر الفقيرة، والتي عادة ما تكون أكبر عدداً أن ترتقي بظروف معيشتها وتُحسن مصادر رزقها دون أن يحصل أحد أعضائها على الأقل على تعليم ثانوي، لا سيما إذا استحضرنا مدى تدني، وفي بعض الأحيان تدهور، نوعية التعليم. وتُحدد عتبات الفقر على أساس اعتبارات معيارية، وهي في حالات كثيرة أعلى من القيم المتوسطة في بعض المناطق. فالمعيار الشائع في قياس الفقر، وهو 1.90 $، أعلى من متوسط الدخل في بعض المناطق. وفي ضوء هذه الحقائق، اتفق على استبقاء معيار التحصيل الدراسي للفقر.

والسؤال الحاسم بعد ذلك هو عن عدد المؤشرات التي يتعين على الأسرة أن تعاني الحرمان فيها حتى يسوغ اعتبارها فقيرة أو فقيرة فقراً مدقعاً. وعلى غرار المقاييس المتعلقة بالفقر النقدي، يمكن تحديد العديد من حدود الفصل بحيث تعكس مستويات مختلفة من الفقر المدقع والفقر. وقد تقرر أن حد الفصل في الفقر المتعدد الأبعاد هو عندما يبلغ مجموع أوزان مؤشرات الحرمان 33.3 في المائة أو أكثر، ما يعني أنه سينظر للأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ 33.3 في المائة على أنها تعاني فقراً متعدد الأبعاد. وعندما تبلغ النسبة ما بين 20 و33.3 في المائة، تعتبر الأسرة عرضة للفقر. وعندما تبلغ القيمة 50 في المائة أو أكثر، تعتبر الأسرة في حالة فقر فادح.

والمرحلة الأخيرة من إنشاء دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي تجميع المعلومات في مقياس واحد على مستوى الدولة أو مجموعة دول أو الأقليم ككل. وأكثر المقاييس استخداما في مراجع التنمية هو نسبة الأشخاص الفقراء إلى إجمالي عدد السكان (H). وتحتسب شدة الفقر (A) أيضاً من خلال اتباع طريقة ألكير فوسترAF، وهي تكافئ متوسط الحرمان المرجح الذي يعانيه الفقراء. وبضرب H في A نحصل على دليل الفقر المتعدد الأبعاد (MPI = H×A).

ويتكامل تحليل فقر الأطفال متعدد الأبعاد الوارد في هذا التقرير مع تحليل الفقر الأسري. إذ يبحث تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة في خمسة أبعاد لرفاه الطفل، اختيرت بما يتماشى مع المقاربة الحقوقية التي تعتمدها اتفاقية حقوق الطفل، لفئتين عمريتين، أولهما البالغين أقل من خمس سنوات، والثانية هي الأطفال البالغة أعمارهم ما بين الخامسة والسبعة عشر سنة. شملت الأبعاد التي جرت دراستها: المياه والصرف الصحي والمسكن والصحة والتغذية في الفئة العمرية الأولى، المياه والصرف الصحي والمسكن والمعلومات والتعليم في الفئة العمرية الثانية (أنظر الجدول 2 في الملحق). ونظراً لاختلاف احتياجات الأطفال وتباين قدراتهم على مدى حياتهم، وفي ضوء البيانات المتوفرة، عرفت هذه المؤشرات على نحو مختلف لكل من الفئتين العمريتين في هذا التقرير.

كما جرى تحليل البيانات المتعلقة بفقر الأطفال لجميع المؤشرات المختارة في ضوء خطين من خطوط الفقر هما الفقر المدقع والفقر.

ومن منظور دليل الفقر المتعدد الأبعاد، يكمن الفارق الرئيسي بين خط الفقر المدقع وخط الفقر في أن فقر الأطفال المدقع يُعرف وفق ما اعتمدته منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة المستخدمة في المقارنات الدولية وفق التوضيح الوارد في الجدول 2 في الملحق. وعليه، فإن نتائج فقر الأطفال المدقع مطابقة لمنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة المستخدمة للمقارنات الدولية، وهو ما لا ينطبق على دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأسري.

وكما هو الحال في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأسري، يجري تحديد فقر الأطفال من خلال إدخال تغييرات في العتبات وإضافة مؤشرات لأولئك الذين يعانون فقراً مدقعاً مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للبلدان العربية وتجاربها الخاصة. وفارق رئيسي آخر بين المنهجيتين، هو أنه بينما تُعدُّ الأسرة فقيرة إذا

تعرضت للحرمان في ثلث مجموع أوزان المؤشرات، يعدُّ الطفل فقيراً إذا تعرض للحرمان في بعدين أو أكثر من أبعاد الحرمان.

أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة قد حظيا بقبول واسع خلال وقت قصير، ويُستخدمان كمقياسين مكملين لمقياس الفقر النقدي في عدد من البلدان النامية (مثل بوتان وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور)، وكذلك في عدد من البلدان العربية. ومع ذلك، ينبغي اقتران التطرق إلى مزاياهما بالحديث عن حدود استخدامهما، وسلبيتهما الرئيسية هي أنهما لا يعالجان كافة صور الحرمان النوعي والكمي. فهناك أبعاد نوعية مهمة للحرمان تبرز على مستوى المجتمع ولا يعبر عنها في إطار دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، مثل انعدام الأمن والعنف والإجرام والتدهور البيئي وسوء نوعية التعليم، وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة وما يلحق بذلك. وفي المنطقة العربية تحديداً، ثمة العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر، ولكن من المؤسف أن أبعاد الفقر هذه في الغالب غائبة عن النقاش العام على الصعيدين الوطني والعالمي. وعند النظر في دولة تحت الاحتلال، مثل فلسطين، نجد أن سيناريو الحرمان يتغيّر تغيّراً كبيراً، وهو ما نوضحه في الإطار الوارد أدناه.

2. النتائج الرئيسية

ألف. انتشار الفقر المتعدد الأبعاد

الفقر المتعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع، فهو يؤثر على أكثر من أربع من كل عشر أسر وأطفال.

تبدو نسبة الفقر المدقع الأسري متواضعة على الصعيد الإقليمي، إلا أنها لا تكشف الصورة كاملة، إذ تبلغ نسبة عدد الفقراء فقراً مدقعاً 13.4 في المائة (38.2 مليون)، أما النسبة التي أظهرها دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع فهي 6.6 في المائة. أما مستوى الفقر، الذي يتضمن أيضاً الفقر المدقع، فهي أعلى بكثير. فتبلغ نسبة عدد الفقراء في البلدان العشرة التي شملتها الدراسة نحو 40.6 في المائة (116.1 مليون)، بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد 20.6 في المائة. ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر (مؤشر شدة الفقر) نحو 50 في المائة لكل من الفقر المدقع والفقر.

وصُنفت الدول العشر التي شملتها الدراسة في ثلاث مجموعات استناداً إلى معدلات الفقر فيها. وكما يظهر في الشكل 2، فبالنسبة للفقر الأسري، تشمل المجموعة 1 البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر المدقع والفقر، وتضم الأردن وتونس والجزائر ومصر. أما المجموعة 2 فتشمل المغرب والعراق، وفيهما مستويات منخفضة من الفقر المدقع ومتوسطة من الفقر. أما المجموعة 3 فتضم بقية البلدان الأقل نمواً، أي جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن، ولديها مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر. ويقدم الجدولان 4 و5 في الملحق حسابات الخطأ المعياري ومجال الثقة لنسبة الفقراء على مستوى البلدان والمجموعات والمنطقة لكل من الفقر والفقر المدقع.

ومعدل الفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال مرتفع جداً أيضاً، لكنه يختلف كثيراً بين البلدان التي شملتها الدراسة. حيث أظهرت الدراسة أن 52.5 مليون نسمة يمثلون 44.1 في المائة من الأطفال واقعون في الفقر، كذلك يقع 29.3 مليون طفل، أي واحد من بين كل أربعة أطفال، في الفقر المدقع. هذا، فإن توزيع البلدان عبر المجموعات الثلاث لفقر الأطفال مطابق لتوزيع الفقر الأسري. أيضاً عندما أضيفت دولة فلسطين في تحليل فقر الأطفال فقد تضمنت في المجموعة 1 (الشكل 3). ونسبة الفقر المدقع في البلدان في المجموعة 1 منخفضة للغاية، وتتراوح بين 1.2 الى 7.7 فى المائة من مجموع الأطفال، أما نسبة الفقر فتتراوح ما بين 16.6 إلى 34.7 في المائة. أما بلدان المجموعة رقم 2، فتتراوح نسبة الفقر المدقع بين 14.0 و23.8 في المائة، ونسبة الفقر بين 41.8 و46.5 في المائة. أما في مجموعة البلدان رقم 3، فنسب فقر الأطفال مقلقة، حيث يؤثر فقر الأطفال المدقع فيما بين نصف وثلاثة أرباع إجمالي عدد الأطفال (من 48.8 إلى 74.2 في المائة)، والفقر العادي في نسبة تتراوح بين 76.4 و87 في المائة من الأطفال.

الشكل 2. مجموعات البلدان فيما يتصل بالفقر الأسري

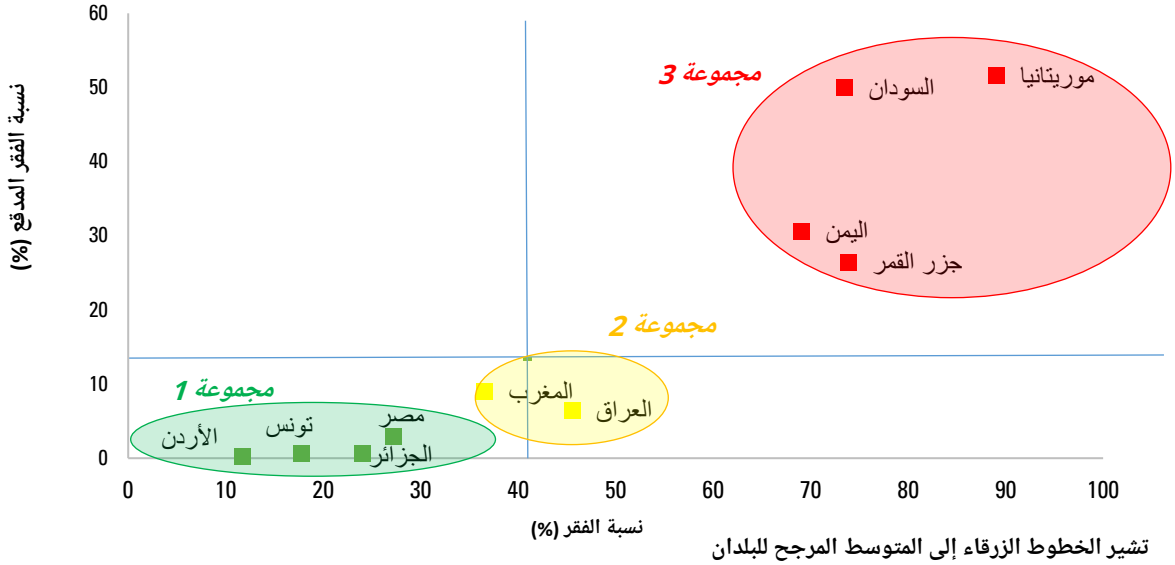

تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للبلدان

الشكل 3. مجموعات البلدان فيما يتصل بفقر الأطفال

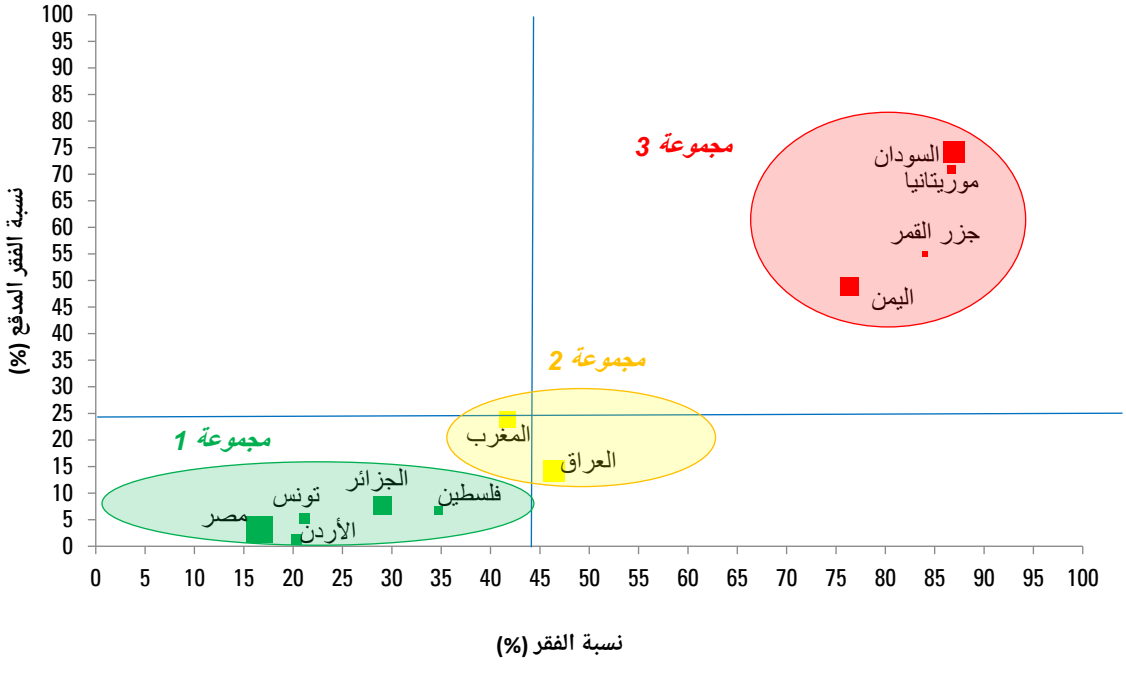

ملاحظة: (1) يعكس حجم النقطة حجم السكان دون 18 سنة.

(2) تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للبلدان.

ويبين الشكل 4 العلاقة بين دليل فقر الأطفال أو نسبة الفقراء المعدلة (بحسب منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة) ودليل الفقر الأسري. وتشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للمنطقة، حيث تقع جميع بلدان المجموعة 1 في مستوى أقل من المتوسط المرجح لفقر الأسرة ومن المتوسط المرجح لفقر الأطفال. أما العراق فيظهر فيه ارتفاع طفيف في الفقر الأسري، لكنه أقل من المتوسط فيما يتعلق بفقر الأطفال، وبالنسبة للمغرب فهو قريب من كلا المتوسطين ولكنه أقل منهما. أما بلدان المجموعة 3، فجميعها أعلى من المتوسط المرجح من حيث كل من الفقر الأسري وفقر الأطفال. وتكشف العلاقة الوثيقة بين فقر الأطفال والفقر الأسري أن كلا منهما يؤثر في الآخر، ما تترتب عليه آثار خطيرة على مستوى السياسات.

على أنه ينبغي التعامل مع هذه النتائج باحتراز وتفسيرها بحذر يعتبر حدود الدراسة. ومن هذه الحدود أن البيانات المستخدمة في الدراسة ترجع إلى الفترة من 2011-2014، وقاعدة البيانات هذه لا تعكس كامل تداعيات غياب الاستقرار السياسي والنزاعات التي عصفت بعدد من البلدان العربية. أما دولة فلسطين، لم ترد في الشكل 4 لعدم قياس الفقر المتعدد الأبعاد الأسري لها، ويبين الإطار فيما يلي وضع الفقر في دولة فلسطين.

الشكل 4. العلاقة بين دليل فقر الأطفال ودليل الفقر الأسري

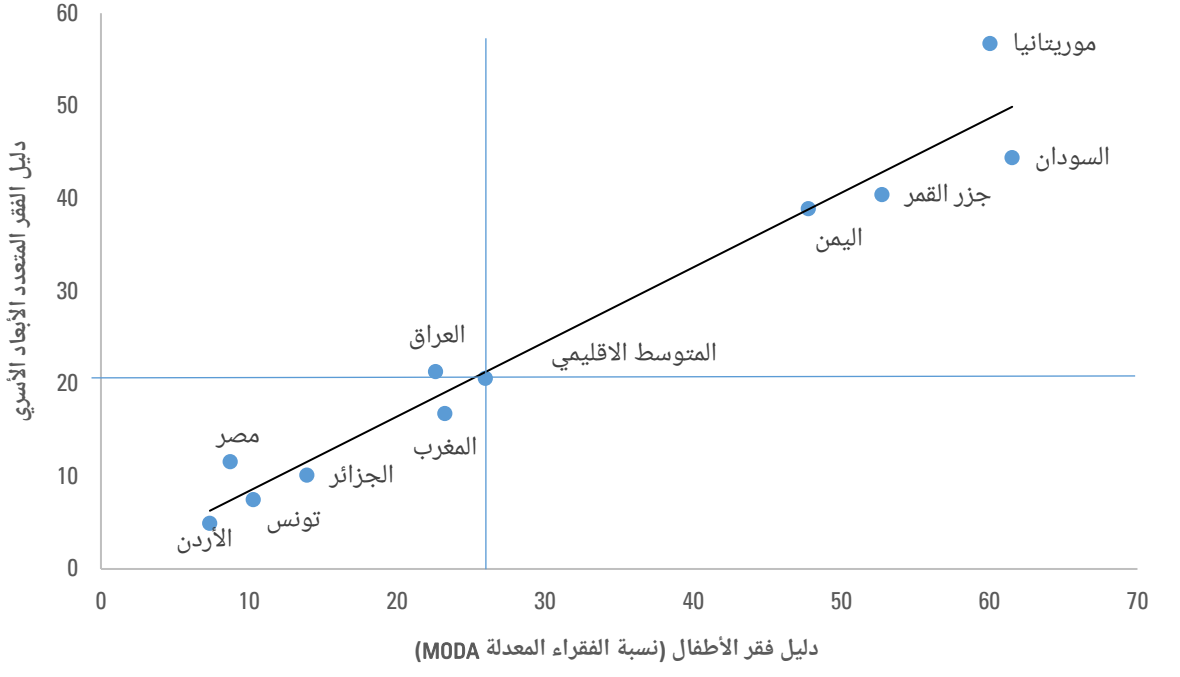

الفقر في دولة فلسطين

عمدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى ملاءمة منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة مع وضع دولة فلسطين فالمنهجية لا تقتصر على إبراز النواحي المختلفة لرفاه الأطفال المستمدة من قاعدة بيانات المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، بل تتضمن أيضا تحليلاً لبُعدي البيئة المعيشية العنيفة، ووصول الناس إلى التعليم، يتضمنان معلومات عن القتلى والمصابين من الأطفال والهدم والحيلولة دون الوصول على التعليم (مثال: تقييد الوصول إلى التعليم والهجمات على المدارس).

عند تطبيق منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة الخاصة بدولة فلسطين، تتغير نتائج فقر الأطفال على نحو كبير. فنسبة الفقراء الوطنية تظهر أن 65.7 في المائة من الأطفال محرومون في مؤشرين أو أكثر. ففي قطاع غزة، تبلغ نسبة الفقراء فيه 100 في المائة، ما يعني أن كل الأطفال بين سن 15 و17 محرومون في بعدين على الأقل. أما في الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الفقراء 43.7 في المائة. ويُظهر تحليل النتائج أنه، وبغض النظر عن الفئة العمرية، فبعد البيئة المعيشية العنيفة هو أكبر مساهم في الحرمان الكلي على المستوى الوطني. وفي الفئة العمرية 15-17 سنة فبعد البيئة المعيشية العنيفة يسهم في أكثر من 50 في المائة من الحرمان الكلي. كما أن للمياه و/أو الحصول على التعليم مساهمة رئيسية في فقر الأطفال في جميع الفئات العمرية تقريباً.

وتختلف نتائج منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة التي تتضمن بُعد البيئة المعيشية العنيفة بشكل كبير عن تلك الواردة في تقرير الفقر العربي. وكما ورد سابقاً، فإن قياس منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة الخاص بالمقارنة الدولية لا يمكنها أن تعكس سياق النزاع الجاري لأنها لا تشمل صور الحرمان غير المادي الذي تعانيه الأسر والأطفال في أي بلد. وعلى الرغم من أن منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة الوطنية لا يمكن مقارنتها مباشرة بمنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة الخاص بالمقارنات الدولية، فإن النتائج تكشف عن أن تضمين قياسات العنف وانعدام الأمن سيؤدي حتماً إلى تغيير صورة الفقر.

الشكل 5. قياس الفقر في دولة فلسطين باستخدام منهجيات بديلة

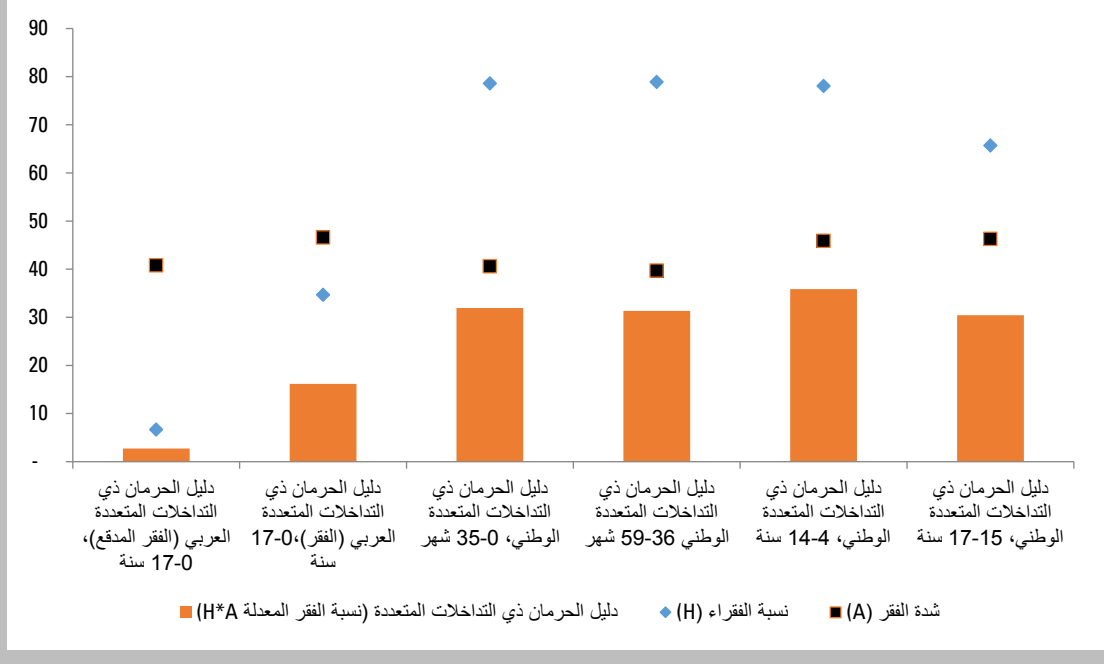

المصدر: اليونيسف. (قيد النشر).

باء. الهشاشة والتعرض للوقوع في دائرة الفقر والفقر الشديد

علاوة على نسبة الفقر الموجودة، فربع آخر من السكان معرض للوقوع في دائرة الفقر الأسري، وغالبية الفقراء في البلدان الأقل نموا واقعون في الفقر الشديد

كان من المتوقع أن تزيد نسبة الفقراء على نسبة الفقراء فقراً مدقعاً لكن حجم القفزة من مؤشرات الفقر المدقع إلى الفقر كبير جدا. وتقوض هذه النتيجة الإستنتاج الشائع القائل بأن الفقر في المنطقة العربية متدنٍ. فالحرمان ظاهرة واسعة الانتشار بالفعل، ولا يقتصر على البلدان الأقل نموا. ويتفاقم تحدي الفقر نظراً لارتفاع قابلية الوقوع في الفقر كذلك. تعتبر الأسر معرضة للوقوع في الفقر إذا كان مجموع أوزان مؤشرات الحرمان لها أعلى من 20 في المائة لكن أقل من 33.3 في المائة، وعلى الصعيد الإقليمي، فإن 11.8 في المائة من الأسر معرضة للوقوع في فقر مدقع، وتزداد هذه النسبة في المجموعتين 2 و3 لتصل إلى 16.2 و20.4 في المائة على التوالي كما في الشكل 6.

وتختلف النتائج عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر. فمع أن بلدان المجموعتين 1 و2 لديها نسبة منخفضة نسبياً من الفقر، إلا أن نسبة أكبر بكثير من السكان معرضة للوقوع في الفقر (27.1 في المائة في المجموعة 1 و31.0 في المائة في المجموعة 2). وإجمالا، فإن ربع سكان المنطقة معرضون للوقوع في الفقر، ما يعني أن ما يقرب من ثلثي السكان العرب إما فقراء أو معرضون للفقر.

ويقدر أن 5.6 في المائة من سكان المنطقة يعانون الفقر الفادح (وهم الذين بلغ مجموع أوزان مؤشراتهم أعلى من 50 في المائة وفقاً لعتبات الحرمان الأكثر حدة على النحو المذكور أعلاه). وعلى الرغم من هذا الرقم المنخفض على المستوى التجميعي، فإن فداحة الفقر (بالنسبة للفقر المدقع) مرتفعة للغاية في بلدان المجموعة 3، حيث تبلغ 20.9 في المائة كما هو واضح من الشكل 6. وبالانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، نجد أن نسبة الفقراء فقراً شديداً، وفقاً لعتبات الحرمان الأقل حدة، حيث تبلغ مجموع أوزان مؤشراتهم أعلى من 50 في المائة، في بلدان المجموعة 3 يرتفع إلى 49.7 في المائة، مما يعني أن الفقر منتشر وشديد.

ومع أن نسبة الفقراء فقراً مدقعاً فادحاً متدنية جداً في بلدان المجموعتين 1 و2، إلا أن الصورة تتغير عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، خاصة في بلدان المجموعة 2 حيث يعاني 11.6 في المائة من السكان درجة حرمان أعلى من 50 في المائة، مقابل نسبة 5.4 في المائة فقط في بلدان المجموعة 1. من ثمَّ، يشير الشكل 6 إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه بلدان المجموعتين 1 و2 هو التعامل مع النسبة الكبيرة من السكان المعرضين للوقوع في الفقر. أما بلدان المجموعة 3، فتحتاج إلى التخفيف من حدة الفقر الفادح الذي يؤثر على نحو نصف مجموع سكانها.

ويُظهر الفقر لدى الأطفال أنماطاً مماثلة. ويساعد تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في تقييم مدى حرمان الأطفال. ويبين الشكل 7 نسبة الفقراء من الأطفال وفقاً لعدد أبعاد الحرمان التي يعانون منها على كل من مستويي الفقر والفقر المدقع وفي مجموعات البلدان الثلاث بالإضافة لمتوسط الأحد عشر بلداً[14]. وأشير بعلامة 1+ إلى نسبة الأطفال الذين يعانون من حرمان في بُعد واحد من أبعاد الحرمان على الأقل. وبالمثل، تشير علامة 4+ إلى الأطفال المحرومين في أربعة أبعاد أو أكثر. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم الأطفال في المنطقة يعانون من بُعد واحد من أبعاد الحرمان على الأقل وفقاً لمقياسَي الفقر (الفقر والفقر المدقع). ويتأثر الأطفال تأثراً أشد خطورة من تأثر البالغين بصور الحرمان المتداخلة.

الشكل 6. نسبة السكان غير الفقراء والمعرضين للوقوع في الفقر والفقر المدقع عبر مجموعات البلدان

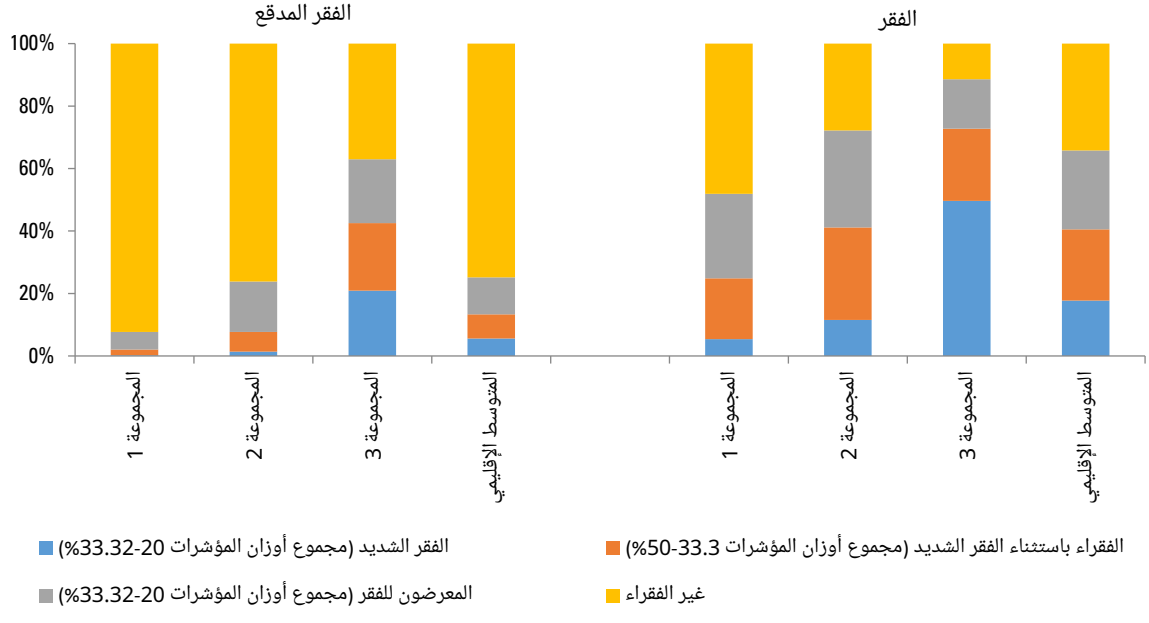

الشكل 7. توزيع الأطفال (0-17 سنة) وفقاً لعدد أوجه الحرمان

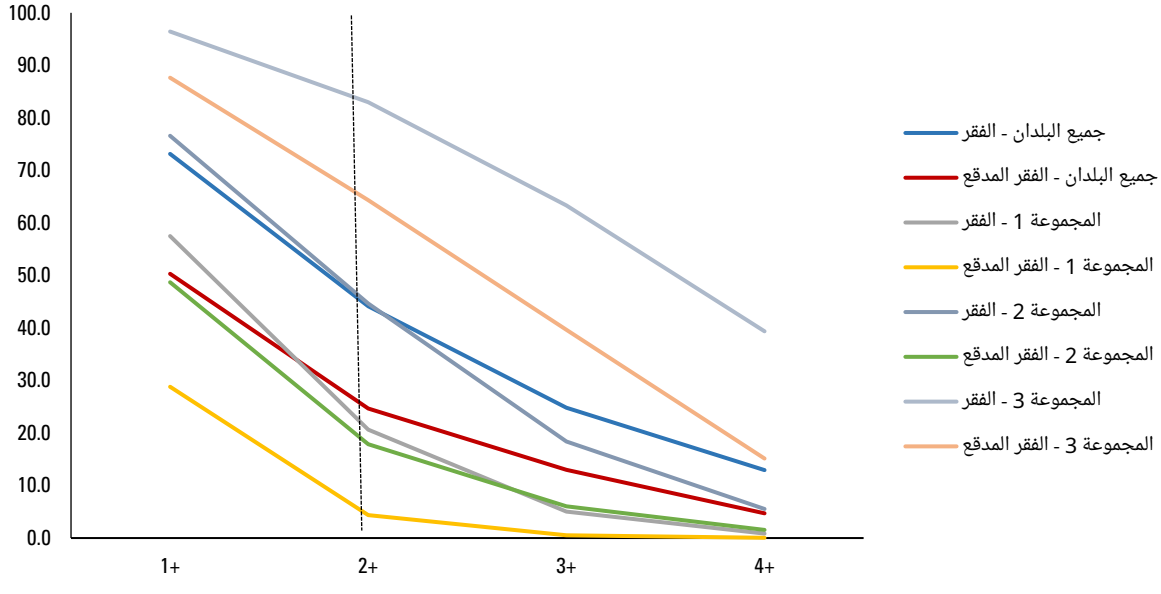

يتيح التحليل المقارن بين المجموعات الثلاث فهماً أعمق لطبيعة التباينات والفروق بين بلدانها فيما يتصل بفقر الأطفال. ففي المجموعة 1، على سبيل المثال، ووفقاً للعتبات الفاصلة التي تمثل الفقر المدقع، فثلث الأطفال تقريباً يعاني من بُعد واحد على الأقل من أبعاد الحرمان، بينما يعاني 0.5 في المائة فقط الحرمان في ثلاثة أبعاد أو أكثر، بينما لا يعاني أحدٌ من الأطفال تقريبا من أربعة أبعاد أو أكثر من الحرمان. ومع أن الأرقام المقابلة في مؤشرات الفقر أعلى من ذلك بكثير لهذه المجموعة، إلا أن نمطها مماثل، حيث إن أكثر من 5 في المائة من الأطفال محرومون في ثلاثة أبعاد أو أكثر. وعلى النقيض من ذلك، تظهر في بلدان المجموعة 3 معدلات فقر أعلى في مقياسي الفقر، وليس فقط في أبعاد الحرمان في بُعدين أو أكثر، بل أيضا على أبعاد الحرمان في ثلاثة أبعاد أو أربعة أبعاد أو أكثر.

كما يؤكد الشكل 7 فإن أكثر من 50 في المائة من الأطفال يعانون على الأقل صورة واحدة أو صورتين من صور الحرمان. وتتضمن بلدان المجموعة 3 نحو 33.8 مليون نسمة أو 28.5 في المائة من إجمالي الأطفال في البلدان التي شملتها الدراسة، حيث يعاني 5 ملايين طفل الفقر المدقع في أربعة أبعاد أو أكثر. وهذه النسبة أقل بكثير في بلدان المجموعة 2، إذ إن أقل من نصف مليون نسمة أو نحو 1.5 في المائة يعانون الفقر المدقع في أكثر من أربعة أبعاد.

جيم. عدم المساواة حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية

يُظهر التحليلُ أن عدم المساواة في توزيع الفقر مرتفع على الصعيد المكاني (بين المناطق الريفية والحضرية؛ وبين المحافظات أو الولايات داخل البلدان؛ وبين مختلف مجموعات البلدان)، وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية (مثل الأسر المعيشية الأكبر حجما، فإن الأسر الأقل ثراء والأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم أكثر عرضة للفقر). يوضح الشكل 8 ملخصاً لهذه التباينات، وهو ما سينظر فيه بمزيد من التفصيل فيما يأتي:

يظهر الشكل 8، أن نسبة الفقراء (سواء الواقعون في الفقر المدقع أو الواقعون في الفقر) أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، وفي الأسر التي يكون فيها من يترأس الأسرة غير حاصل على تعليم بالمقارنة إلى تلك التي يكون فيها حاصلا على تعليم عالٍ، وفي الأسر التي تقع في أدنى مرتبة من مؤشر الثروة. فمن حيث الفقر (الذي يعتمد على العتبات الأقل حدة في تعريف الفقر)، فنسبة الفقراء في الأسر التي ترأسها إناث أقل بقليل منها في الأسر التي يرأسها ذكور، لكنها أكثر قليلاً من حيث الفقر المدقع (الأكثر حدة). والأهم من ذلك أن نتائج التقرير الفني تظهر أن الأسر التي ترأسها الإناث أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعة 3، والأسر التي يرأسها ذكور أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعتين 1 و2. ويقدم الجدول 8 نتائج حساب الخطأ المعياري ومجال الثقة لنسبة الفقراء على المستوى الإقليمي للفقر حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية.

يبين الجدول أدناه النِسب بين مستويات الفقر ضمن مختلف الخصائص (مثل نسبة الفقراء في الأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم مقسوما على نسبة الفقراء في الأسر التي حصل من يترأسها على تعليم عالٍ). وكما هو مبين في الجدول، فإن التفاوت الأكبر في الفقر راجع إلى تعليم من يترأس الأسرة. فاحتمال تعرض الأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم للفقر يزيد ثمانية أضعاف عن احتمال تعرض الأسر التي يرأسها من يتمتع بأعلى مستوى من التعليم المتاح في الدولة (تعليم عالٍ). ويصنف التقرير أيضاً النتائج وفقاً لمجموعات البلدان، ليخلص إلى أن التفاوت في نسب الفقر وفقاً لمستوى تعليم من يترأس الأسرة

ترتفع في مجموعات البلدان 1 و2 والتي تتسم بتدني نسب الفقر بها. أما بالنسبة لمجموعة البلدان 3، فلم تختلف نسبة الفقراء وفقاً لمستوى تعليم من يترأس الأسرة، ما يشير إلى أن التعليم في هذه البلدان ليس شرطا كافيا لتجنب الوقوع في الفقر، وربما يعود ذلك إلى قلة فرص العمل فيها.

أما فيما يتصل بالفقر المدقع، فيظهر أعلى تفاوت بين أخماس مؤشر الثروة. فقابلية الأسر التي تقع في الخمس الأدنى للوقوع في الفقر المدقع أعلى بخمسين مرة من الأسر التي تقع ضمن الخمس الأعلى. والوقوع في الفقر (سواء الفقر المدقع أو الفقر) لا يتوقف كثيرا على النوع الاجتماعي لمن يترأس الأسرة. وفي حين أنه من المتوقع أن ينخفض الفقر نتيجة زيادة ثروة الأسر، فإن نسبة عدم المساواة المرتفعة جدا بين الخُمُسين الأدنى والأعلى في مؤشر الثروة يشهد على التفاوت الكبير في المنطقة.

الشكل 8. نسبة الفقراء وفقاً لخصائص الأسر المعيشية

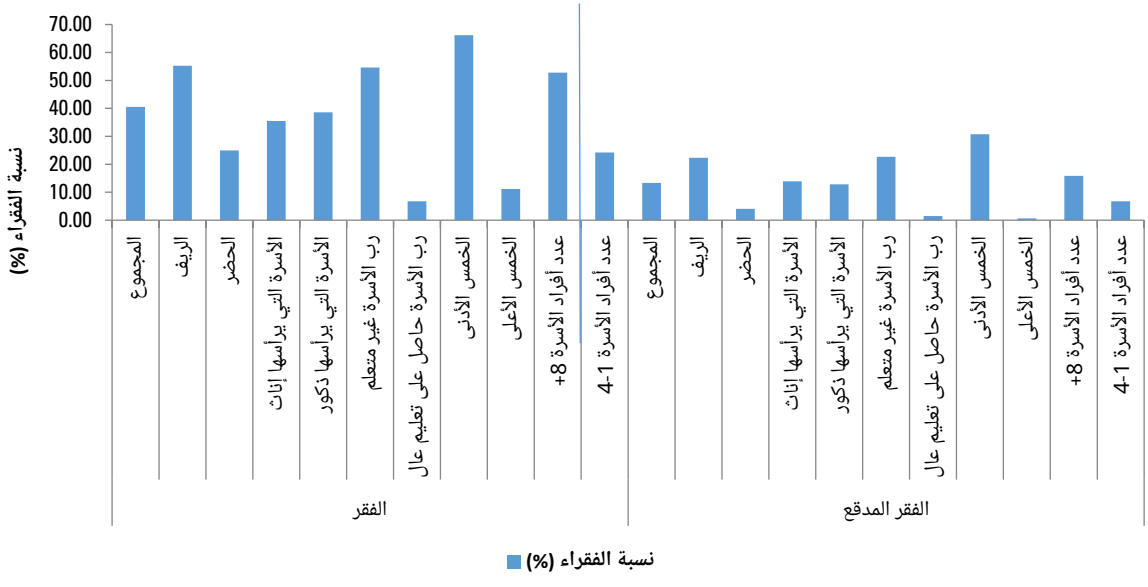

نسب عدم المساواة عبر خصائص الأسر المعيشية

النسب	الفقر	الفقر المدقع
المناطق الريفية/المناطق الحضرية	2.21	5.44
أسر ترأسها إناث/أسر يرأسها ذكور	0.92	1.08
انعدام التعليم لمن يترأس الأسرة/أعلى مستوى تعليمي	8.08	14.98
الخمس الأدنى من مؤشر الثروة/الخمس الأعلى من مؤشر الثروة	5.93	50.42
عدد أفراد الأسرة 8 أو أكثر/ما بين 1 و4	2.18	2.35

الشكل 9. دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية (بالنسبة المئوية)

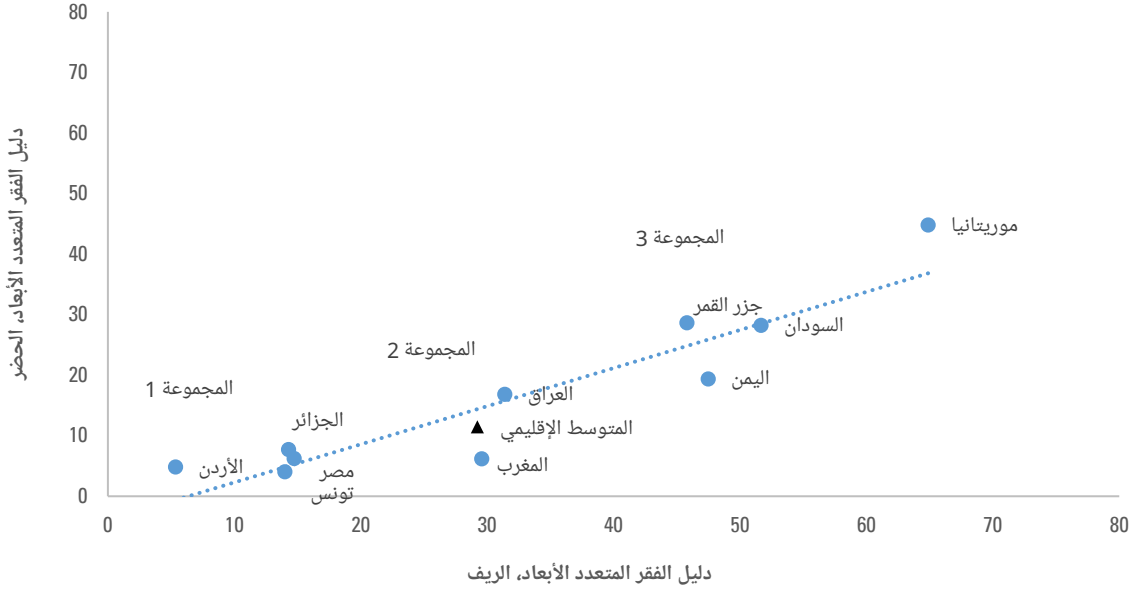

وقيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية أعلى بكثير من القيم في المناطق الحضرية في كل من الفقر المدقع والفقر. فعلى الصعيد الإقليمي، تبلغ قيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع 1.87 في المائة لسكان الحضر و11.26 لسكان الريف. وكذلك تبلغ هذه القيم للفقر 11.4 في المائة لسكان الحضر و29.2 في المائة لسكان الريف، وينطبق هذا الإرتفاع في دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية على كل البلدان كما هو موضح في الشكل 9. وعلى الرغم من أن أقل من نصف سكان البلدان يسكنون المناطق الريفية، فإن 83 في المائة من السكان الواقعين ضمن الفقر المدقع و67 في المائة من الواقعين ضمن الفقر يقيمون في المناطق الريفية. يقدم الجدولان 6 و7 نتائج إحتساب الخطأ المعياري ومجال الثقة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد للمناطق الريفية والحضرية، على مستوى البلدان والمجموعات والمنطقة، لكل من الفقر والفقر المدقع.

دال. عدم المساواة في فقر الأطفال

عدم المساواة في فقر الأطفال مرتفع جداً ولا سيما فيما بين المناطق ومستويات التعليم وبين أخماس مؤشر الثروة.

وكما هو الحال بالنسبة للأسر المعيشية، فإن عدم المساواة في فقر الأطفال يتأثر أيضا بالمكان الذي تقطنه الأسرة وبمستوى تعليم من يترأسها ووفقاً لمؤشر الثروة. ويقارن الشكل 10 بين مستويات الفقر والفقر المدقع بين الأطفال حسب المنطقة ونوع ومستوى تعليم من يترأس الأسرة ومؤشر الثروة. وتظهر النتائج أن التفاوتات ترتفع كثيراً بالنسبة لثلاثة مؤشرات: المنطقة والتعليم والثروة[15].

وفيما يتعلق بمنطقة السكن، تبلغ نسبة الفقراء بين الأطفال في المناطق الريفية نحو 55 في المائة، أي

أكثر بـ 1.8 مرة من الأطفال الذين يسكنون في المناطق الحضرية. وكما هو الحال في الفقر الأسري، فمستوى فقر الإناث والذكور هو نفسه تقريبا في كل بلد من البلدان الأحد عشر التي شملتها الدراسة. كما يلعب مستوى تعليم من يترأس الأسرة دوراً هاماً في تحديد إمكانية تعرض الطفل للفقر. فقد بلغت نسبة الفقر بين الأطفال في الأسر التي لم يحصل من يترأسها على أي تعليم 58 في المائة، أما الأسر التي حصل من يترأسها على تعليم ابتدائي أو أكثر فلم تزد نسبة الفقر بين الأطفال عن 37 في المائة. وبالتالي فإن احتمالية تعرض الأطفال للفقر تزيد 1.6 مرة عندما يكون من يترأس الأسرة غير حاصل على تعليم. أما الفوارق القائمة في نسبة الفقر بين الأطفال وفقاً لأخماس مؤشر الثروة، فهي أكثر وضوحاً، حيث تصل نسبة الأطفال الذين يعانون الفقر في الخمس الأدنى إلى 67 في المائة، وإلى 18 في المائة في الخمس الأعلى، ما يعني أن الأطفال الأشد فقرا (وفقاً لتعريف مؤشر الثروة الذي يعتمد على ممتلكات الأسرة) أكثر عرضة لخطر الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار 3.7 مرة مقارنة بالأطفال في الفئات الأغنى.

وتشير النتائج المتعلقة بمكان الإقامة إلى أن نسبة الفقراء فقراً مدقعاً أعلى بـ 26 نقطة مئوية في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية كما يتضح من الشكل 10. ما يعني ذلك أن الأطفال القاطنين في الريف، والذين تبلغ نسبة الفقر بينهم 36.3 في المائة، أكثر عرضة بـ 3.6 مرة للفقر المدقع من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية. أما النوع الاجتماعي لمن يترأس الأسرة فلا يوجد فارق كبير في نسبة الفقر المدقع بين الأطفال الذكور والإناث. أما مستوى تعليم من يترأس الأسرة، فتصل نسبة الفقر المدقع الى 39 في المائة بين الأطفال في الأسر التي لم يحصل فيها من يترأس الأسرة على أي تعليم، علاوة على أن احتمال تعرض الأطفال للفقر المدقع في هذه الأسر يزيد بمقدار 2.3 مرة عن الأسر التي حصل من يترأسها على تعليم ابتدائي أو أكثر. وعند العتبات الخاصة بالفقر المدقع، يُظهر مؤشر الثروة أكبر قدر من التفاوت، فيقع 47 في المائة من الأطفال في الأسر الأشد فقرا وفقاً لمؤشر الثروة، وفي المقابل تنخفض النسبة الى 4 في المائة فقط من الأطفال في الأسر الأكثر ثراء. وبعبارة أخرى، فإن الأطفال في الخمس الأفقر أكثر عرضة للفقر المدقع بـ 12 مرة من الأطفال الخمس الأعلى من مؤشر الثروة.

الشكل 10. فقر الأطفال وفقر الأطفال المدقع وفقاً لمكان الإقامة ونوع رب الأسرة وتعليمه ومؤشر الثروة

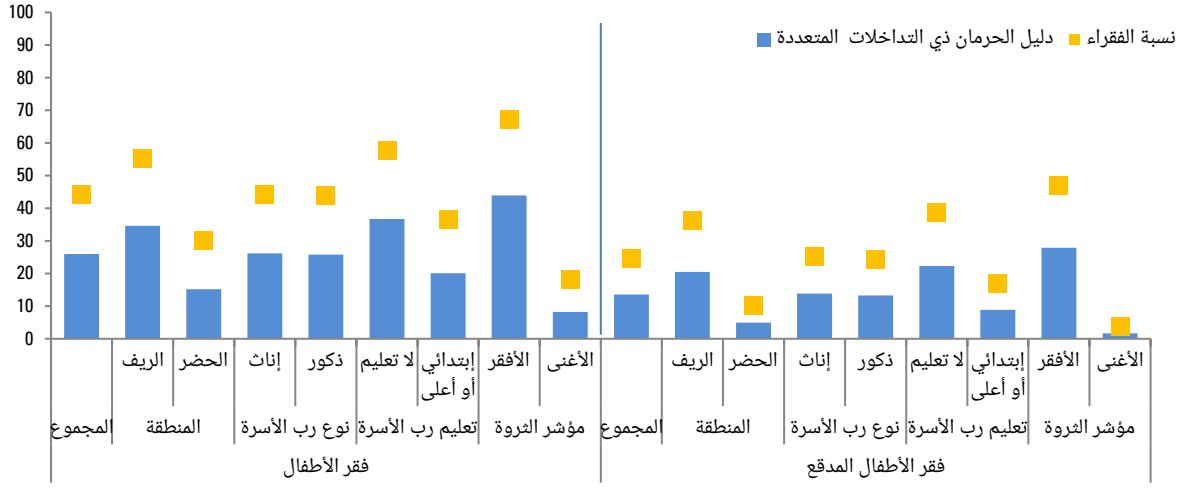

هاء. المصادر الرئيسية للفقر الأسري ولفقر الأطفال

الحرمان من التعليم أكبر مصدر للفقر الأسري، وظروف السكن وسوء التغذية هي المصادر الرئيسية لفقر الأطفال.

يساهم التعليم في بلدان المجموعتين 1 و2، أكثر من غيره في الفقر المدقع. أما في بلدان المجموعة 3، فالمساهم الأكبر هو مستويات المعيشة، يليه عن كثب التعليم. أما الصحة عموما فتسهم على نحو أقل في دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وتظهر نتائج التحليل أنه، وفي المناطق الحضرية، يسهم التعليم في الفقر المدقع غالباً على نحو أعلى من المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية، تسهم مستويات المعيشة على نحو أعلى من المناطق الحضرية، وهي قريبة من مساهمة التعليم في بلدان المجموعة 1 و2. وتتشابه هذه الأنماط فيما يتصل بالفقر كما هو مبين في الشكل 12، مع فارق بسيط حيث أن الحرمان من التعليم هو المساهم الرئيسي في الفقر في جميع البلدان باستثناء السودان حيث مستويات المعيشة هي المساهم الرئيسي. والصحة هي أقل مساهم في الفقر في جميع البلدان، ولا توجد فروقات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية عن النتائج الوطنية. وحيث إن الحرمان من التعليم هو أكبر مساهم في الفقر المدقع والعادي فهذا يستوجب أن تولي السياسات المعنية مزيدا من العناية لمعالجة الفجوات القائمة.

وبالنظر إلى المؤشرات التفصيلية في الشكلين 13 و14، يمثل سوء التغذية في مجال الصحة مساهماً كبيراً في الفقر المدقع خصوصاً، فتتراوح مساهمتها بين 9.4 في المائة في السودان و16.9 في المائة في اليمن. وفي إطار مستويات المعيشة، يمثل الاكتظاظ داخل المسكن المساهم الأكبر عموماً، بحد أقصى قدره 7.9 في المائة في العراق. أما بالنسبة لبلدان المجموعة 3 فعدم توفر وقود الطهي الصحي هو المساهم الرئيسي بين مؤشرات المستوي المعيشي. وبالنسبة للفقر، تتراوح مساهمة مؤشرات التعليم بين 16 و39 في المائة، والتغذية هي المساهم الأكبر في البعد الصحي، لكن إسهامها في الفقر أقل من إسهامها في الفقر المدقع. أما الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فإن إسهامه في الفقر المدقع أكبر من إسهامه في الفقر، وخاصة في بلدان المجموعة 3.

أما بالنسبة لفقر الأطفال، فتتفاوت نسبه كثيراً حسب أبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان الثلاث وداخلها.

وتظهر متوسطات الحرمان في البلدان الأحد عشر مستويات مرتفعة في السكن والتغذية والصحة على وجه الخصوص. وفي حين أن الحرمان في السكن والماء مرتفع في جميع المجموعات (الشكل 15)، إلا أنه يرتفع كثيراً في المجموعتين 2 و3. والحرمان في الصحة مرتفع في جميع المجموعات أيضاً، لكنه أعلى بمقدار 1.9 مرة في المجموعة 3 عنه في المجموعة 1. والأطفال في المجموعة 3 يعانون من حرمان شديد (عتبة الفقر المدقع) في السكن وهو أعلى بـ 7.3 مرات من المجموعة 1، وأعلى بـ 2.6 مرة من المجموعة 2. كما أن أداء المجموعة 1 أفضل نسبياً في جميع الأبعاد عند مقارنتها بالمجموعتين الأخريين كما هو موضح في الشكل 15. على الرغم من ذلك فإننا نجد حالات الحرمان من الصحة والتغذية في هذه المجموعة مرتفعة على نحو مقلق، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الحرمان في السكن والمياه.

الشكل 11. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع
(دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

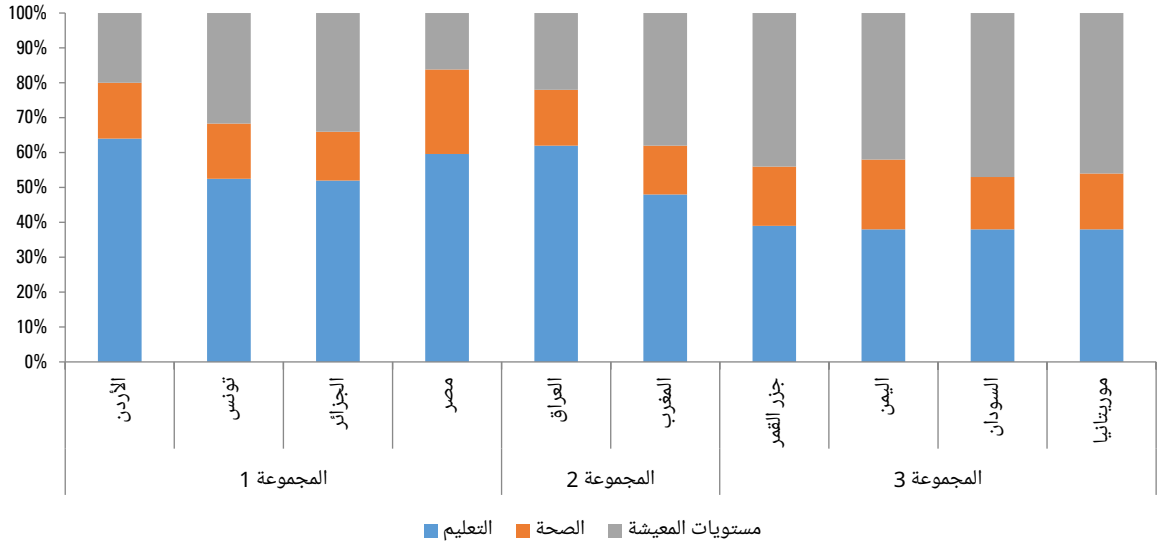

الشكل 12. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري
(دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

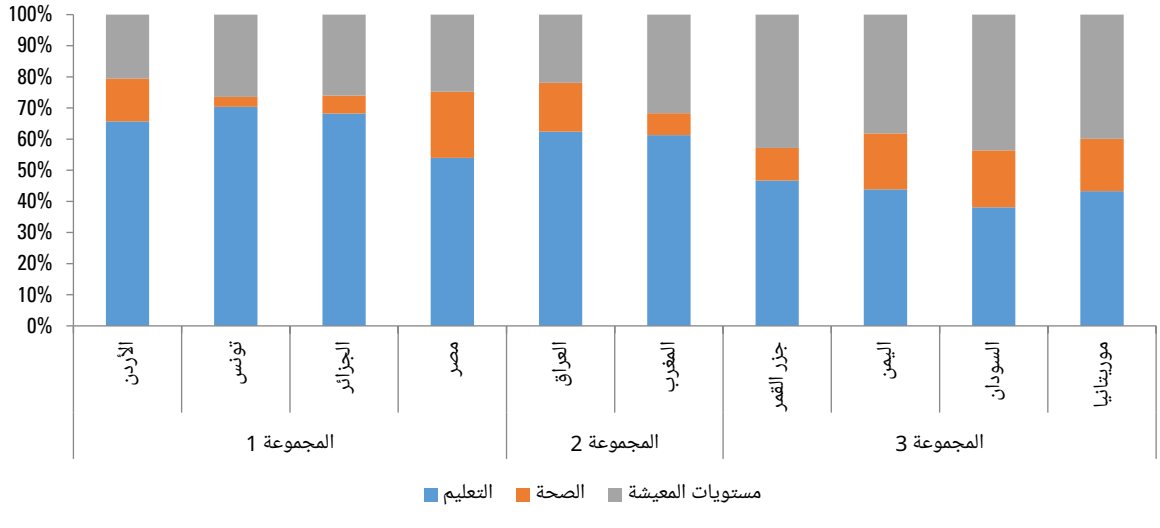

الشكل 13. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

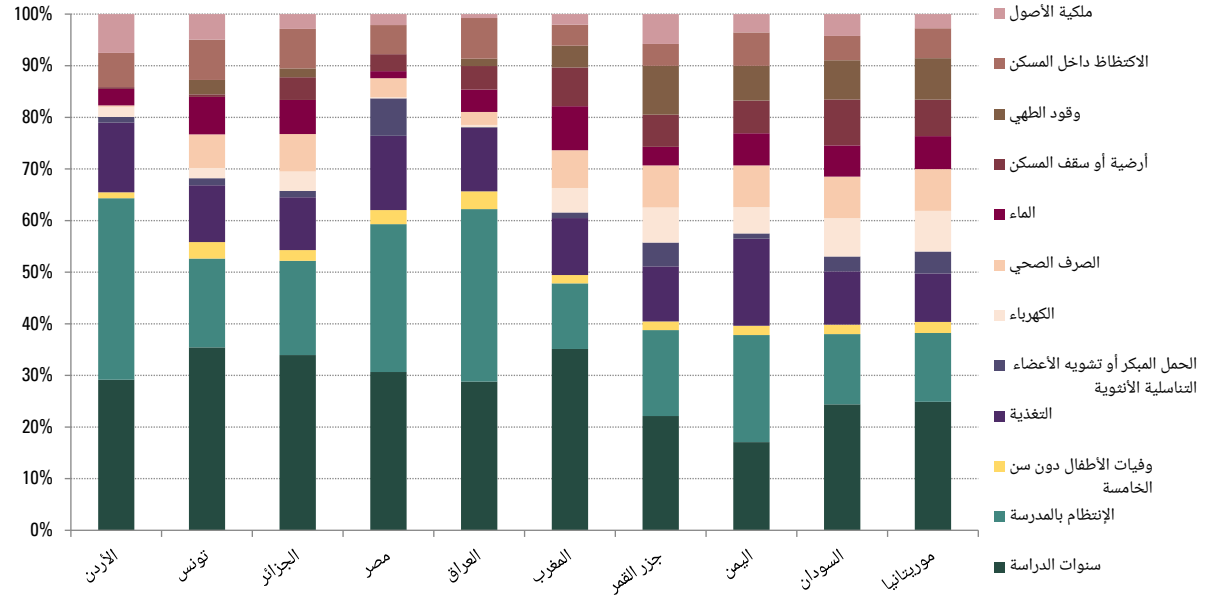

الشكل 14. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

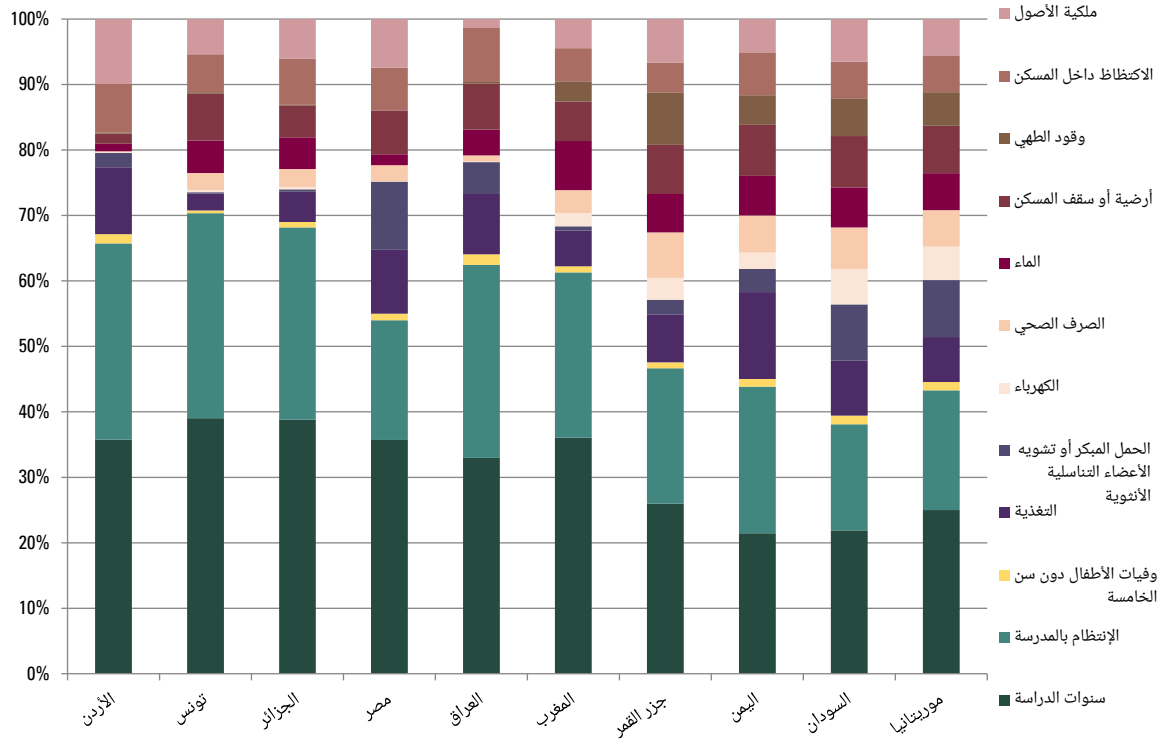

الشكل 15. نسبة الفقر المدقع والفقر بين الأطفال وفقاً لأبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان

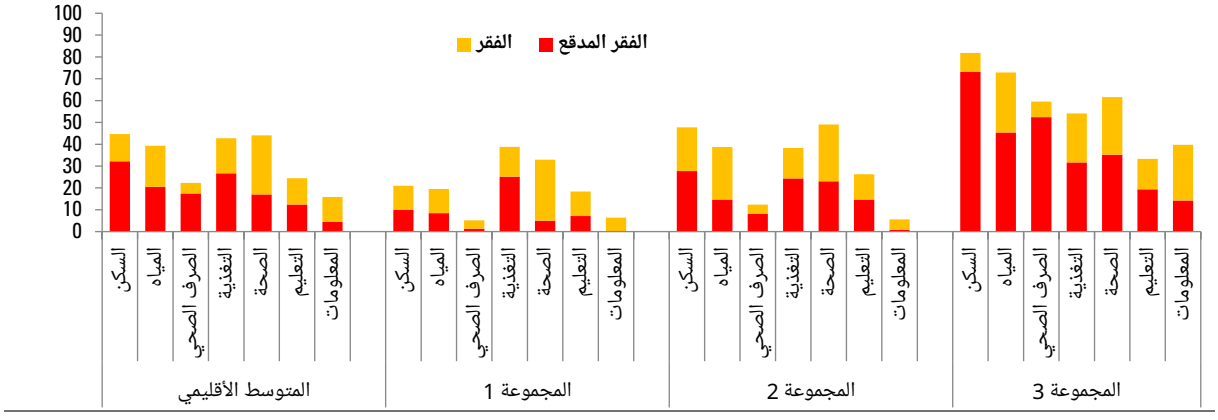

واو. أوجه التفاوت المقلقة على الصعيد دون الوطني (بين الولايات/المحافظات)

بالإضافة إلى ما سبق، يتوزع الفقر على نحو غير متجانس داخل البلدان، أي بين محافظات البلد الواحد أو ولاياته. والفوارق بين البلدان والمحافظات والأقاليم الداخلية عموما أعلى في المجموعتين 2 و3 منها في المجموعة 1. ويبين الشكل 16 توزيع الولايات داخل كل بلد وفقاً لنسبة السكان الواقعين في الفقر المدقع والفقر. وبينما تقع مناطق في بلدان مثل تونس والجزائر في الربع الأسفل الأيسر بشكل متقارب، فإن المناطق في أقل البلدان نموا، مثل السودان واليمن وموريتانيا، أكثر تباعداً في الشكل، مما يعني أن أوجه عدم المساواة الداخلية فيها أعلى.

إن الفوارق المحلية في المنطقة مرتفعة للغاية، ما يوجب إيلاءها عناية كافية عند النظر في وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر. ومن الجدير بالذكر أن المحافظة الأدنى حرماناً (بحسب مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد) في موريتانيا، وهي البلد ذات النسبة الأعلى من الفقر بحسب المؤشرات نفسها، لديها حرمان أكبر من أفقر محافظة في جميع بلدان المجموعتين 1 و2. وبينما تقع المحافظات أو الولايات الخمس عشرة الأفقر في البلدان الأحد عشر التي شملتها الدراسة في ثلاثة بلدان فقط هي: السودان (9 ولايات) وموريتانيا (5 ولايات) واليمن (ولاية واحدة). يقع العديد من هذه الولايات في السودان واليمن في مناطق النزاع.

وبالنسبة لليمن، وعند النظر في النتائج المستخلصة بالمقارنة بالبلدان الأخرى، ينبغي وضعها في سياقها الزمني. فبالرغم من ارتفاع نسبة الفقر، فإن المسح أجري في عام 2012 ولا تعكس نتائجه التفاقمات في نسبة الفقر الناجمة عن النزاع. فعلى سبيل المثال، فقد أوضحت تقارير صدرت خلال الآونة الأخيرة عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن، مؤشرات التعليم والصحة والأمن الغذائي تدهورت كثيراً نتيجة للنزاع الجاري في اليمن.

ويوضح الشكل 17 الولايات الأشد فقرا ضمن البلدان العشرة التي شملتها الدراسة[16].

الشكل 16. الوحدات المحلية وفقاً لمستويات الفقر المدقع والفقر عبر البلدان

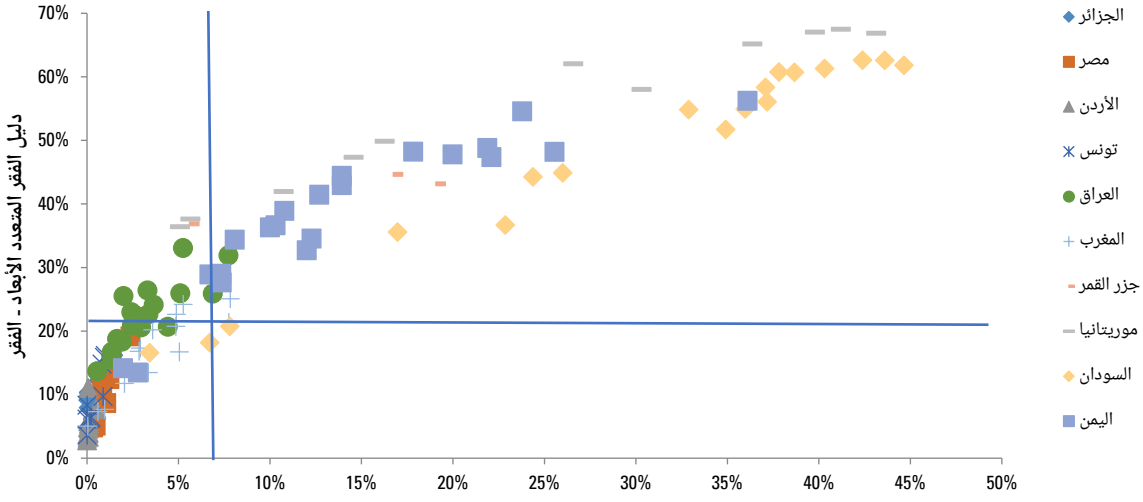

الشكل 17. الولايات الخمس عشرة الأكثر فقراً في المنطقة العربية

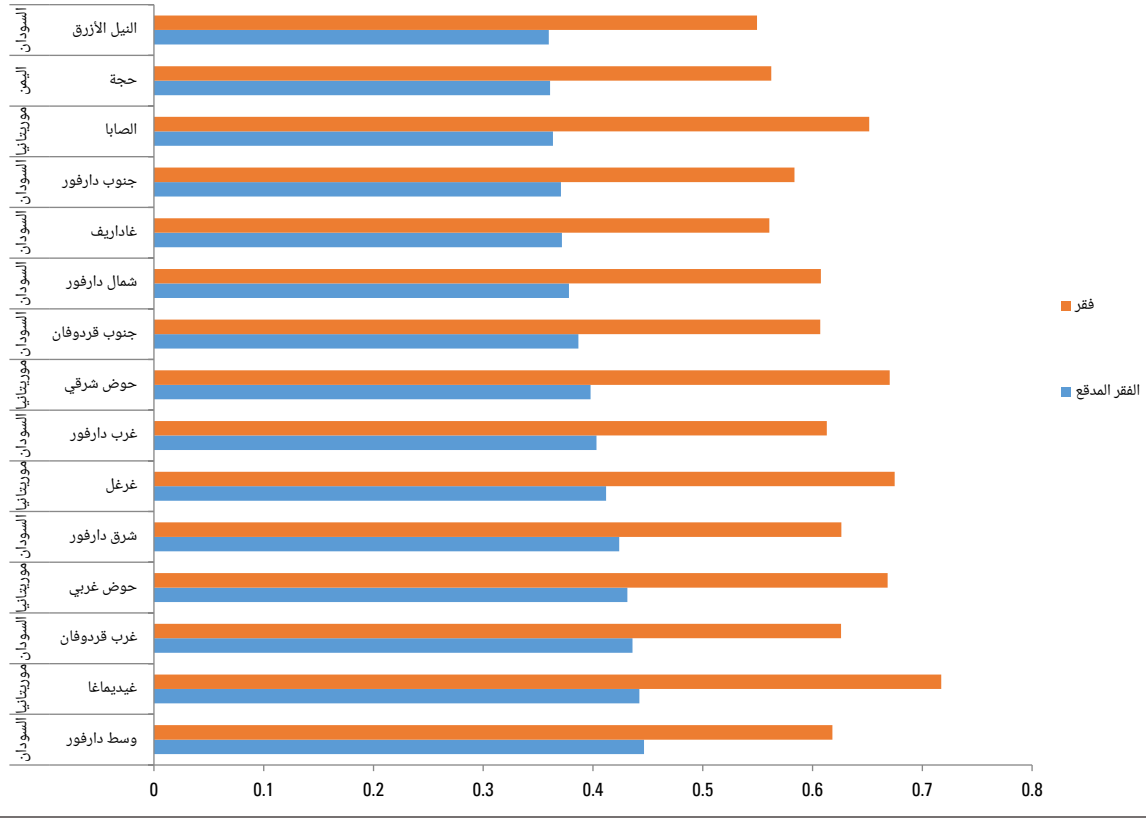

3. التحديات والتوصيات

ألف. التحديات

من الواضح أن البلدان العربية تواجه تحديات خطيرة في الحد من الفقر فتشير التقديرات إلى أن حجم الفقر وعمقه كبيران للغاية. فالفقر المتعدد الأبعاد بين الأسر والأطفال أشد انتشاراً مما كان متصوراً، وعشرات الملايين من الأسر والأطفال معرضون للوقوع في الفقر، وشدة الحرمان بين الفقراء مرتفعة إلى حد مقلق في البلدان الأقل نموا. وعلى الرغم من أن الفقر المدقع منخفض نسبيا في المنطقة، فإن الفقر واسع الانتشار ولا يقتصر على البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. وبلغ العدد التقديري للفقراء في المنطقة العربية 116 مليون نسمة في عام 2014، أي 40.6 في المائة من مجموع سكان البلدان التي شملتها الدراسة، ونحو ضعف معدل الفقراء في المنطقة المقاس باستخدام مقياس خطوط الفقر النقدية الوطنية[17]. ولا يزال تعريف الفقر المعتمد في هذا التقرير قائماً على صور للحرمان الشديد من حيث الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، مثل عدم وجود الكهرباء، وعدم الحصول على مياه الشرب داخل المسكن أو الفناء، واشتراك أكثر من 3 أشخاص في سكن غرفة واحدة.

ويكشف التقرير أيضا أن فقر الأطفال أكثر انتشاراً في المنطقة من التصورات السابقة، وأن توزيعه يختلف كثيراً في البلدان العربية الأحد عشر التي خضعت للتحليل (بعد إضافة دولة فلسطين في تحليل الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال). وبلغ عدد السكان الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة في البلدان التي شملتها الدراسة حوالي 118 مليون نسمة في عام 2014، أي نحو 6 في المائة من إجمالي عدد الأطفال في العالم. ومن بين هؤلاء الأطفال، يقع 52.5 مليون شخص (44.1 في المائة) ضمن دائرة الفقر، و29.3 مليون طفل في الفقر المدقع، أي ما يقارب واحداً من كل 4 أطفال. ويلاحظ أن فقر الأطفال المدقع منتشر على نحو خاص في بلدان المجموعة 3، حيث يقع نحو 5 ملايين طفل في الفقر المدقع في أربعة أبعاد للحرمان أو أكثر.

وعدم المساواة في الحرمان بين البلدان وداخلها هو أيضا تحدٍ كبير، وهو في جميع الحالات أكثر حدة بكثير مما تشير إليه بيانات مسح الإنفاق والاستهلاك. وفيما يتعلق بالمؤشرات والأبعاد، تبين النتائج أن التعليم يظل التحدي الأساسي والأولوية الرئيسية للسياسات بالنسبة للأسر، لكن التغذية والإسكان هما الأولويتان الأكثر أهمية لفقر الأطفال.

النزاعات أيضاً تحد كبير تواجهه المنطقة، وهي تؤثر في العديد من البلدان العشرة على نحو مباشر، لكن تأثيرها في كل بلد يختلف عن البلد الآخر. وجدير بالذكر أن تحليل الفقر في هذا التقرير يستند إلى بيانات المسوحات الأسرية التي تعود أغلبها إلى الفترة 2011-2014. ولذلك قد لا تكون الدراسة أحاطت بكافة آثار عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الواقع أن النزاعات التي لا تزال تستعر في المنطقة لها آثارٌ سلبيةٌ شديدة الخطورة على أحوال الفقراء فيها. فقد أدت بنسبة أكبر من السكان الى

السقوط تحت خط الفقر فقد أوقع الصراع المستمر في اليمن، مثلاً، الشعب اليمني في أزمة إنسانية ودفع ملايين الناس إلى حافة المجاعة، حيث حصد النزاع أكثر من 10 آلاف شخص بينما جعل نحو 7 ملايين شخص يكابدون نقصا حادا في الغذاء. وقد أدى ذلك ببرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن يعلن أن البلاد معرضة لخطر المجاعة[18]. ولا شك أن حالة الفقر المتعدد الأبعاد اليوم في اليمن أسوأ بكثير مما توحي به الأرقام الواردة في هذا التقرير، لا سيما في البعد الصحي.

ويواجه العديد من البلدان العربية الأخرى اضطرابات سياسية: فقد تأثرت أربعة من البلدان الأحد عشر تأثراً مباشرا وكبيرا بالنزاعات أو الاحتلال، وهي: اليمن والعراق والسودان وفلسطين. وأثر النزاع الدائر على التنمية البشرية أشد بكثير من الأضرار المادية ومن تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولعل أفضل ما يعكس ذلك أنه، ورغم أن عدد سكان المنطقة يبلغ نحو 5 في المائة من سكان العالم، فإن المنطقة تؤوي أكثر من 53 في المائة من مجموع اللاجئين و37 في المائة من السكان المشردين في العالم[19].

وتوجب هذه التحديات إيلاء عناية خاصة للتوصيات السياسية الواردة تالياً في هذا التقرير. ومع ذلك، وعند تأطير هذه التوصيات، يلاحظ أن البلدان العربية تحتاج إلى التفكير فيما يتجاوز الإصلاحات المؤقتة، وإلى معالجة الأسباب الجذرية لتحديات الفقر. وكما جاء في مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030، فإن خطورة وتعدد التحديات التنموية التي تواجه المنطقة تتطلب سياسات مختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي ذلك، فإننا نقترح ست دعائم للتدخلات الضرورية على مستوى السياسات.

باء. التوصيات

1. التعامل مع الفجوات في التعليم

تشير النتائج المتعلقة بالتعليم في تقرير الفقر العربي إلى أنه، وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزته المنطقة في العقود الماضية من حيث التحاق المواطنين بالمدارس، فإن مشكلات عدم الحضور وعدم إنهاء مستويات تعليمية معينة لا تزال تمثل عاملاً رئيسياً في الحرمان متعدد الأبعاد. ويمكن استخلاص ثلاث رسائل رئيسية للسياسات في هذا الإطار: الأولى هي أنه يجب على البلدان المعنية أن تبحث، عند تصميم السياسات العامة، عن خيارات لضمان التحاق وإنتظام كل طفل بالدراسة ولضمان بقائه فيها لإتمام تعليمه الإلزامي. ويتطلب ذلك مزيجا من التدخلات في جانبي العرض والطلب تُصمم التدخلات تصميما لتناسب الظروف الخاصة التي يواجهها الأطفال في المنطقة. وفي هذا الصدد لا بد من الإقرار بأن مستوى الإنفاق الراهن على التعليم مقبول عموماً، ولا يوصي هذا التقرير بزيادة الإنفاق على التعليم، بل بتحسين أساليب الإنفاق على التعليم.

وتواجه المنطقة العربية حالياً النزاعات والتشريد الجماعي، ما أسفر عن أزمة إنسانية بالغة الخطورة. وغني عن الذكر أن الآثار الفورية للتشرد تشمل تعطيل تعليم الأطفال. ولذلك فإن مواصلة تعليم الأطفال الذين عصفت الأزمات بحياتهم ينبغي أن تكون على رأس الأولويات، لا سيما إذا أخذ في الاعتبار العلاقة السلبية القوية بين التحصيل التعليمي والفقر المبينة في هذا التقرير. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، لابد من السعي لتوفير الحماية للبنية التحتية التعليمية وللمعلمين وللطلبة في مناطق النزاعات. فضلا عن ذلك، فحيثما يستقر الأطفال المشردون ويجدون ملاذا يلجؤون إليه في البلدان المجاورة، لابد من بذل

أقصى جهد ممكن لضمان حصولهم على تعليم جيد. وكذلك لابد من دمج هؤلاء الأطفال بسلاسة في العملية التعليمية، ومنحهم شهادات تعادل تلك الشهادات التي كانوا سيحصلون عليها في موطن سكناهم الأصلي.

أما النتيجة الأكثر إثارة للقلق فهي أنه، في البلدان التي لديها مستويات مرتفعة نسبيا من الفقر المتعدد الأبعاد، فحتى الذين حظوا بتحصيل علمي رفيع معرضون إلى حد كبير للوقوع في الفقر، ما يعني أن عوائد التعليم ليست مرتفعة دائما في هذه المنطقة ويؤكد الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم وتوثيق الصلة بينه وبين سوق العمل، وإلى تصميم المناهج الدراسية بحيث تتيح للدارسين اكتساب مجموعة مهارات تزيد من قدراتهم العملية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للحكومات في هذا الإطار أن تطلق مبادرات جادة تسهم في عملية التنمية والقضاء على الفقر. كذلك يمكن تحقيق هذه الغاية من خلال تشجيع القطاعات غير التقليدية والقطاعات كثيفة العمالة، مثل الصناعات التحويلية والخدمات، وتحويل الموارد عن الصناعات الاستخراجية التي لا تسهم في إحداث عدد كافٍ من فرص العمل. إن إطار سياسة الاقتصاد الكلي الحالي الذي يركز على الاستقرار الاقتصادي عوضاً عن التحول الهيكلي لا يمكنه توجيه جهود التنمية والتشغيل نحو القطاعات التي تعطي عوائد أعلى على التعليم. ويرتبط الحيّز المالي لهذا التحول الهيكلي بإعادة التوزيع وتدابير الإصلاحات المالية. وعلى الرغم من عدم تناول هذه القضايا في هذا التقرير، فمن المهم التأكيد على أنها شروط ضرورية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية.

2. الحماية الاجتماعية

ينتقل الفقر من جيل إلى جيل مكونا دورة متكاملة، وثمة حاجة ماسة لكسر حلقة توريث الفقر هذه. وقد رصد هذا التقرير ارتباطاً سلبياً قوياً بين الثروة والفقر المتعدد الأبعاد، مما يوحي بأن تأثير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة أكبر على الأشخاص الذين حرموا من أي ثروة، أو، بعبارة أخرى، الذين ليس لديهم أصول ذات قيمة. ويؤكد هذا على ضرورة صياغة حزمة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية وتوليد فرص العمل لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة. وينبغي أن تشمل حزمة سياسات الحماية الاجتماعية نُظماً تسهم في حماية الأسر والأطفال، ليس من الفقر المادي فحسب، بل من صور الحرمان على مختلف الأبعاد الاجتماعية. ويجب أن يضمن ذلك إتاحة الفرصة أمام المواطنين للحصول على خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، وإزالة الحواجز التي تحول دون التغذية الجيدة. وأخيراً، ينبغي أن تربط الحماية الاجتماعية الناس بسوق العمل، إذ يسهم ذلك في تمكينهم اقتصاديا، وما يساعدهم على الاستغناء عن برامج المساعدة الاجتماعية.

وفي هذا السياق فمن المهم تفعيل المبادرات العربية ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي مقدمتها مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 كانون الثاني/يناير 2009).

اقتصرت تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية في أغلبها على العاملين في القطاعين العام والنظامي. أما العاملون في القطاع غير النظامي، فمعظمهم إما يعمل لحسابه الخاص أو عاطل عن العمل، أو خارج القوى العاملة، وفرصهم محدودة في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. وهذا يفسر جزئيا سبب إيثار الباحثين عن عمل الالتحاق بوظائف القطاع العام. لكن قدرة القطاع العام على استيعاب نسبة

مهمة من الداخلين إلى سوق العمل تقلصت إلى حد كبير نتيجة للتغيرات الديمغرافية والواقع الاقتصادي والمالي الجديد، ما يجعل الحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير النظامي ولحسابهم الخاص والعاطلين عن العمل أكثر إلحاحا في مختلف بلدان المنطقة.

وعلاوة على تدابير الحماية الاجتماعية القائمة على مشاركات المنتسبين (المدفوعة مسبقاً) في المنطقة العربية، تتمثل تلك التدابير أيضاً في إعانات عامة تنصب عادة على دعم السلع الغذائية الأساسية والوقود والطاقة. وفي عام 2010، أنفقت المنطقة العربية في المتوسط حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدعم وأقل من 1 في المائة على شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تقدم دعما للسلع. وهذه الإعانات عموماً تراجعية بطبيعتها، فيستفيد منها الأغنياء أكثر نسبياً، نظرا لعدم وجود آلية لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً[20]. وفي الواقع فإن الدعوة لإصلاح الدعم في المنطقة تستند إلى مسوغات حقيقية، وقد أخذ عدد من البلدان بالفعل يسير في اتجاه إصلاح منظومة الدعم. وقد إنضم انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية إلى قائمة محفزات إصلاح الدعم في البلدان المصدرة للنفط، بينما أسهم إلى حد ما في تخفيف الضغط على الموازنة في بلدان أخرى. وما من شك في أن إصلاح الدعم يمكن أن يوفر مبالغ لا يستهان بها، جديرة بأن تستغل في تقليص الفقر وتصميم مبادرات حماية اجتماعية تراعي حاجات الأسر والأطفال في المنطقة.

أما شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تنطوي على تقديم دعم في المنطقة العربية، فعلاوة على كونها مشتتة، تعتري كل منها، أوجه خلل جمَّة. ففي المغرب، على سبيل المثال، أسفر مسح أجرته اليونيسف خلال الآونة الأخيرة عن رصد 140 برنامجاً مختلفا للحماية الإجتماعية يركز كل منها على فئة سكانية محددة أو يستهدف مواجهة نوع معين من المخاطر، وكل منها يعتمد معايير للأهلية وترتيبات إدارية خاصة. وحتى في هذا الوضع، تعتري نظام الحماية الاجتماعية ثغراتٌ كبيرةٌ فيما يتصل بالتغطية، إذ تقتصر الاستحقاقات الأسرية على العاملين في العمالة النظامية، بينما لا تتاح تغطية الحماية الاجتماعية للأطفال الذين لم يزالوا في سن دون سن الالتحاق بالمدرسة، ولا شك في أن ترشيد هذه البرامج المختلفة له فوائد جمة. وعلاوة على التجزئة والفجوات في شبكات الأمان الاجتماعي، فإن مستوى المنافع المقدمة منخفض بوجه عام. فعلى سبيل المثال، بينما يمثل الأطفال 32.1 في المائة من السكان في الشرق الأوسط، لا يتجاوز الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية للأطفال 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لقاعدة بيانات أسباير التابعة للبنك الدولي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أدنى متوسط في تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل بالنسبة للفرد، بعد جنوب آسيا. فضلا عن ذلك، فإن دقة الاستهداف لهذه التدخلات في المنطقة هي الأدنى في العالم.

وبالنظر إلى نقاط الضعف هذه، فإسهام تدابير الحماية الاجتماعية الحالية في تقليص الفقر في المجمل متواضع. وهذا يؤكد المكاسب الضخمة التي يمكن تحقيقها من خلال إصلاح نظام الحماية الاجتماعية. لذلك، يجب على البلدان في المنطقة العربية أن تنظر في تصميم وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية مناصرة للفقراء ومراعية لمصالح الطفل، إذ يستحيل تقليص الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة بدون هذه السياسات، ويقترح في هذا الصدد الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الرائدة في هذا المجال.

3. الاستثمار في الأطفال

أوضحت الدراسة أن الفقر في مرحلة الطفولة يرتبط ارتباطاً وثيقا بالمستوى التعليمي لمن يترأس الأسرة. فاحتمال تعرض الأطفال الذين ينشأون في أسر لم يحصل من يترأسها على أي تعليم للفقر المدقع أعلى

مرتين من احتمال تعرض الأطفال الذين ينشأون في أسر حصل من يترأسها على تعليم ابتدائي على الأقل. كما تشير الدراسة إلى أن الأطفال الذين ينشأون في أسر وقع من يترأسها في الحرمان في طفولتهم من المرجح أن يقعوا هم بدورهم في الحرمان الشديد. وما لم يجرِ تقليص هذا الحرمان أو التغلب عليه، فإن حلقة الحرمان ستظل مستحكمة من جيل إلى جيل، وانتقال الفقر بين الأجيال سبب رئيسي لعدم المساواة في المنطقة العربية. لذلك. يجب ايجاد السياسات الملائمة لإنهاء هذا الوضع. وفضلا عن كون حرمان الأطفال مرتبط بالتحصيل التعليمي لمن يترأس الأسرة، فهو أيضاً مرتبط على نحو وثيق بمؤشر الثروة. فبالمقارنة مع الأطفال الذين ينشأون في الأسر الأكثر ثراء، فإن الأطفال الذين يعيشون في أفقر خمس من مؤشر الثروة هم أكثر عرضة لخطر الفقر بنحو 3.7 أضعاف، وهم أكثر عرضة للفقر المدقع بـ 12 مرة. وجدير بالذكر أن الفوارق المكانية عاملٌ محددٌ آخر لا يستهان به في مختلف بلدان المنطقة. ذلك أن احتمال تعرض الأطفال في المناطق الريفية للحرمان الشديد يزيد بـ 3.6 أضعاف على الأطفال في المناطق الحضرية.

وازداد عدد الأطفال في المنطقة العربية كثيراً في العقود الأخيرة. ويشهد العديد من البلدان تحولاً ديمغرافيا، ومع ذلك، فإن "تضخم عدد الشباب" في العديد من البلدان يطرح تحديات خطيرة فيما يتصل بسياسات التنمية الاجتماعية واستحداث فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية. لذلك، فإن الشباب لا يواجهون حرمانا عابرا للأجيال فحسب، بل حتى الذين ولدوا لآباء غير فقراء يمكن أن يقعوا في الفقر أو الفقر المدقع بسبب العجز في الثروة وعوامل أخرى.

وهذا التحول الديمغرافي الذي تشهده بلدان المنطقة العربية يضع البلدان العربية أمام فرصة الاستفادة من "العائد الديمغرافي" الذي سينجم عن الانخفاض الكبير في نسبة الإعالة. ومع ذلك، لا يمكن لهذا العائد الديمغرافي أن يتحقق إذا كان الشباب غير مهيأ لسوق العمل بسبب عدم اكتمال نوعية التعليم الذي يحصل عليه، وسوء وضعه الصحي، وإذا لم تتح فرص عمل للذين يتركون المدرسة. ولذلك فمن المهم جداً الاستثمار في الأطفال من خلال تيسير حصولهم، وبصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي، على حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتعليمية التي تتسم بجودة عالية، والتغذية الكافية، فضلا عن استحقاقات الحماية الاجتماعية.

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن نسبة كبيرة من الأطفال قد وقعت في الحرمان على عدة أبعاد في آن واحد في العديد من بلدان المنطقة. ففي السودان، مثلاً، يواجه ما يقارب نصف الأطفال أربعاً أو أكثر من صور الحرمان في آن واحد. وهذا يستدعي وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تتصدى لفقر الأطفال. وتؤكد الأدلة الواردة في هذا التقرير أيضاً ضرورة تصميم السياسات ذات الصلة بما يراعي خصوصيات كل حالة وكل بلد على حدة، وتلائم احتياجات الأطفال المحددة على اختلاف أحوالهم وأماكن سكناهم. وفي بعض الحالات، سيكون الشاغل الرئيسي هو تمكين الأطفال من الوصول إلى الخدمات، بينما في حالات أخرى ستكون نوعية هذه الخدمات هي ما يجب إعطاؤه الأولوية. وفي بعض الحالات، يجب أن تولى الحماية الاجتماعية العناية، بينما في أماكن أخرى ينبغي أن تركز التدخلات على الارتقاء بسياسات سوق العمل.

ولذلك طرحت في التقرير أدوات تحليلية تسهم في الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة الحرمان متعدد الأبعاد، تتيح تصميم سياسات متكاملة كل منها مصممة لتلائم السياق الخاص بها. ولتيسير الاستثمار المنشود في الأطفال وتحديد توزيعه القطاعي، من المهم أن تقوم الحكومات بتحليل النمط الحالي للإنفاق العام على الأطفال بشكل شديد التفصيل. ولابد من دراسة هذه الأمور من حيث مدى كفايتها وفعاليتها وكفاءتها وإنصافها لتتسنى صياغة اقتراحاتٍ مُثلى فيما يتصل بتخصيص الأموال، وصولاً إلى الحصول على عائد أكبر مقابل المال الذي يجري إنفاقه.

4. الأمن الغذائي والتنمية الريفية

يمكن تعريف النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بأنه الذي ينجم عنه زيادة في دخل الفقراء بمعدل أسرع من معدل زيادة دخل بقية السكان، ما يؤدي الى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى. ويحتاج تحقيقه إلى سياسات اجتماعية ومالية فعالة. ومن الأمثلة الملموسة لتلك السياسات إعادة توجيه دعم الوقود، الذي يعود معظم نفعه على الأثرياء، ليتدفق عبر قنوات الإنفاق لصالح الفقراء في تحويلات الدخل والأمنِ الغذائي وبرامج العمالة، لا سيما في المناطق الريفية التي يعيش فيها غالبية الفقراء من المواطنين. ومن أجل اقتراح تدخلٍ محدد جغرافيا يركز على الزراعة والتنمية الريفية، حددت خمس عشرة محافظة في المنطقة تمثل المحافظات الأشد فقراً، ومعظمها يوجد في المناطق الريفية.

وفي هذا الإطار يُقترَح تفعيل قرار القمة العربية (الكويت 2009) الذي أقر البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، وما تضمنه من مقترح بإنشاء صندوق إقليمي للحد من الفقر، فضلاً عن تعزيز سُبل كسب الرزق والتنمية الزراعية المستدامة، مع التركيز على الحاجات الملحة لأفقر القرى في تلك المحافظات.

وتتطلب مكافحة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية المزيد من التعاون بين البلدان العربية على النحو المبين في إعلان الرياض الصادر في عام 2008. وقد توخى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2011-2031، وهو برنامج طموح وواعد أطلقته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توفير الإغاثة في الحالات التي تشهد نقصا في الأغذية، وإلى الحد من الجوع وسوء التغذية، وزيادة الإنتاجية.

وتبلغ الالتزامات الاستثمارية المقدرة التي التزمت بها الحكومات 14.3 مليار دولار أمريكي حتى عام 2016، وسترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار أمريكي حتى عام 2021، و31.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2031. كما يتوقع أن يحصل البرنامج على 12 مليار دولار أمريكي من التمويل من القطاع الخاص. والمطلوب هو تفعيل هذه الاتفاقات والبدء في تنفيذ البرامج المذكورة تنفيذاً مُنسقاً.

وإلى جانب تلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية قصيرة الأجل، ينبغي التركيز على إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة. ويجب أن تبدأ الحلول في الاستثمار في الزراعة ذات القيمة العالية من خلال البحث العلمي والابتكار لتعزيز الإنتاجية والأنشطة غير الزراعية والتنمية الريفية الشاملة. ويمكن تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية في معظم هذه البلدان دون تكلفة بيئية أو بتكلفة قليلة. ومن الضروري استكشاف التكنولوجيات الصديقة للبيئة، لا سيما تلك التي تحقق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام المياه، حيث تؤدي الإدارة الفعالة للمياه إلى تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة، مما يعزز الإنتاج الزراعي ويزيد دخل المزارعين ويحافظ على المياه الجوفية غير المتجددة.

ويمكن أن يؤدي الاستثمار في مرافق الصرف الصحي إلى زيادة إعادة الاستخدام، كما أن الإعانات والقروض المقدمة للمزارعين ستوسع نطاق اعتماد التقنيات الموفرة للمياه. وهناك حاجة إلى سياسات تحقق الاستقرار في أسعار الأغذية وتتناول حالات الطوارئ الغذائية. وتشمل الخيارات الفورية توفير الغذاء للفقراء مباشرة أو بطرق غير مباشرة كتوزيع القسائم واعتماد وسائط الدعم الأخرى. فالمساعدات الغذائية ضرورية للاستجابة للتراجع المفاجئ في توفر الغذاء وإخفاقات الأسواق. كما يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في إبقاء أسعار الأغذية منخفضة وزيادة فرص تمكين الفقراء من الاستفادة من نظام التوزيع العام وتقليل النزوح إلى أدنى حد في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الأقل نمواً.

5. حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

نظراً لأهمية هذه الفئة وفي إطار اهتمام البلدان العربية بها، وضعت تلك الدول عدداً من الاستراتيجيات والبرامج التي جاءت في إطار تنفيذ قرارات القمم العربية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ونذكر منها العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن ما يقدمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من ورشات عمل ودورات تدريبية تدعم جهود الدول العربية في هذا الإطار، وكذلك التجارب الرائدة لعدد من الدول العربية التي يمكن الاستفادة منها.

في ضوء ما تقدم يُقترح في التقرير عدد من التوصيات في هذا الشأن، تتمحور حول تطوير السياسات الإقليمية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولاً إلى رؤية عربية وفق الأولويات العربية للتنمية المستدامة التي أقرتها القمة العربية، مع التأكيد على اعتماد المنهجية القائمة على حقوق الانسان، بما يُمكن من القضاء على مظاهر التمييز والإقصاء التي يعاني منها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، والحد من خطورة الفقر على مستقبل الأجيال ذوي الإعاقة، بما في ذلك ضمان حقوقهم في الصحة والتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية، والتوصيات هي التالية:

- مواصلة إصلاح الدساتير والتشريعات بالاعتماد على المرجعيات الدولية والعربية ذات الصلة بقضايا الإعاقة والفقر، وتضمين القوانين مواد تُعنى بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقر والإقصاء والتهميش، والاستفادة في إطار ذلك من القانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أقره مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب، ووافق عليه البرلمان العربي؛
- اعتماد التخطيط التشاركي بما يؤدي إلى نتائج ملموسة على المستوى التنموي والسياسي والاقتصادي؛
- إيجاد المؤشرات العربية الخاصة بالإعاقة ضمن جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030؛
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة من خلال تكثيف جهود الاكتشاف والتشخيص المبكر وتوفير التدخل والدعم المبكرين لتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن؛
- تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بهدف الوصول إلى مجتمع عربي يمتلك المعرفة والموقف الإيجابي حول قضايا الإعاقة والتوافق على رأي مجتمعي موحد لدمجهم في المجتمع؛
- وضع خطة عربية متكاملة لتنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استرشاداً بالمواثيق العربية والدولية المُقرة في هذا الشأن.

6. إنشاء المركز العربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر

في ضوء مشاورات اجتماع كبار المسؤولين الذي ناقش المسودة الأولى من هذا التقرير، جرى التأكيد على أهمية إنشاء مركز عربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر يناط به إعداد البرامج الرامية إلى الحد من الفقر، وتوليد النمو لإيجاد فرص العمل اللائق، وخاصة للشباب، في الدول العربية من خلال تشجيع السياسات المناسبة المناصرة للفقراء، وتقديم الدعم لتعزيز المؤسسات ذات الصلة وتحسين القدرات الإحصائية. ويقترح إنشاء هذا المركز في إحدى الدول العربية لتعزيز النمو وتنمية القدرات لرصد الفقر على أساس التخطيط للتنمية، ودعم اتخاذ القرار في مختلف المجالات ذات الصلة بالفقر بمختلف أبعاده.

وستشمل ولاية المركز المقترح تنفيذ استراتيجية متكاملة ومتناسقة تتناول العناصر التالية:

- اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النمو، والتوسع في الطلب على العمالة، وتنمية المشاريع وإيجاد فرص العمل والتشريعات القادرة على زيادة النمو الاقتصادي في المنطقة، ومرونة سوق العمل، ووضع السياسات والبرامج التي تتيح تحقيق ذلك، وصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية فرص العمل اللائق؛
- وضع استراتيجيات دعم النمو الاقتصادي التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة، وتهيئة بيئة تمكينية تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي وتعزيز القدرات البشرية الأساسية من خلال زيادة التعاون الإقليمي بين الدول العربية بإتباع نهج متكامل ومتماسك لتعزيز النمو وزيادة فرص العمل والتماسك الاجتماعي في الدول العربية؛
- زيادة القدرات الإحصائية لقياس ورصد الفقر مع التركيز على القياس المتعدد الأبعاد، واستخدام البيانات استخداماً تحليلياً لأغراض صنع القرار من خلال بناء نظام معلومات لتجميع كل البيانات المتاحة ذات الصلة بالفقر وفرص العمل، وصياغة البرامج الإقليمية لتعزيز القدرات المؤسسية بما يسهم في دعم اتخاذ القرار؛
- تطوير منهجيات متسقة للمنطقة العربية في مجالات قياس الفقر، بما في ذلك تجميع قاعدة بيانات لجميع المنهجيات المستخدمة لتقيم الاجراءات الخاصة بالفقر، والاستناد إليها في وضع خرائط الفقر؛
- تدعيم القدرة المؤسسية الإقليمية لتصميم ورصد الاستراتيجية المتكاملة لصالح الفقر وصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والعمل على اقتراح السياسات لكل بلد وعلى المستوى الإقليمي.

سيعمل المركز بالتعاون مع المنظمات الدولية ومختلف المؤسسات البحثية الإقليمية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها من الوكالات المتخصصة ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى الاستفادة من التعاون القائم بين الدول العربية والتجمعات الدولية وخاصة مع دول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الأفريقي بما يسهم في تعزيز وتحديث القدرات العربية في مجالات جمع البيانات والمعلومات والرصد والتقييم، وبما يسهم في تفعيل الاجراءات الوطنية وصولاً إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد.

ومصادر تمويل المركز هي التالية:

- مساهمات مؤسسات التمويل العربية والدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛
- مساهمات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وفقاً لما تقرره؛
- التبرعات والهبات.

يتطلب الأمر بعد موافقة الدول الأعضاء على هذا المقترح وضع تصور متكامل حول إدارة الجهاز وتكلفته ومصروفاته الجارية، وآلية عمله.

7. ثورة فيما يتصل بالبيانات

واجه التحليل الوارد في التقرير الماثل عدداً من التحديات والقيود المتصلة بتوفر البيانات وقابليتها للمقارنة الزمنية وعبر الدول. ولزيادة تحسين تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية مستقبلاً، وبغية أن يحصل ذلك خلال فترات منتظمة، فمن المهم أن تستثمر البلدان في منظومة للمسوحات الوطنية يمكنها أن تنتج تقييمات رصينة بشأن

مجموعة من مؤشرات الحرمان على الصعيدين الأسري والفردي. وتعذرت تغطية عدد من بلدان المنطقة إما لأنها لا تمتلك مثل هذه البيانات المسحية التي تعبر عن وضعها خلال السنوات الأخيرة، أو لأن البيانات غير متاحة لإجراء التحليل الثانوي. ولهذه الأسباب استحالت تغطية ليبيا والجمهورية العربية السورية، كما تعذرت تغطية فلسطين في الفقر الأسري. كما لم تجرِ تغطية لبنان لعدم توافر بيانات مسحية حديثة.

فضلا عن ذلك، فإن المسوحات التي اعتُمد عليها للعراق واليمن قديمة نسبيا (2011 و2013) وأجريت قبل موجة النزاعات الأخيرة. كما أنه من المؤكد أن تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع كان ليسمح بإجراء تقييمٍ مقارنٍ أدق وأعمق فيما يتصل بصياغة السياسات. وهو الأمر الذي يؤكد ما أوصى به هذا التقرير من إجراء دراسة عن الفقر المتعدد الأبعاد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأخذ في الاعتبار خصوصيتها، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها بيانات مسحية، فإن محدودية القدرة على النظر فيها على نحو مقارن قيد استخدامها. كما تعذرت تغطية مؤشرات معينة لأنها لم تجمع على نحو منهاجي كلي في مسوحات أجريت في بلدان المنطقة، فلم يتسن النظر في بعض الأبعاد الهامة للرفاه أو الحرمان مثل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي وما إلى ذلك.

ويمكن توضيح الأمر على وجه أتم إذا سلطنا الضوء على وضع الفقر في دولة فلسطين وآثار الاحتلال الإسرائيلي. فجميع المقيمين في دولة فلسطين يتأثرون مباشرة بالاحتلال. والقيود على الحركة تعوق النمو الاقتصادي والأنشطة الإنتاجية، وتفتت الأراضي الفلسطينية اجتماعيا وسياسيا وجغرافيا، وتقيد قدرة الناس على الاستفادة من الموارد الحيوية مثل المياه والأراضي. وبالنسبة لقطاع غزة، لا بد لأي تحليل جاد للفقر أن يعتبر تأثير القيود على حركة الأشخاص والسلع والتي دامت لعشر سنوات. كما أن الظروف تقيد حركة الحكومة الفلسطينية فهي تحول بينها وبين صياغة استراتيجية محددة وطويلة الأجل للتنمية وتنفيذها[21].

وليس من المبالغة القول إن الفلسطينيين عرضةٌ للمجهول والحرمان بمختلف صورهِما. فكثيرا ما تترافق عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية مع عمليات هدم البنى الفلسطينية. ففي عام 2016، جرى هدم ما مجموعه 1093 منزلا فلسطينيا، وهو أعلى رقم سجل منذ بدء جمع البيانات في عام 2009. كما إن سكان القدس الشرقية يعيشون تحت التهديد الدائم بإخلائهم من ديارهم أو إلغاء إقامتهم. وإذ يعيش سكان قطاع غزة بانقطاع عن بقية الأراضي الفلسطينية منذ ما يقرب من عقد من الزمان، فإن بنية القطاع التحتية تتعرض لضغوط شديدة. واعتبارا من عام 2017، أخذ القطاع يشهد انقطاعا شديداً للكهرباء يدوم حتى عشرين ساعة يومياً[22]. وبسبب تلوث المياه الجوفية الساحلية والإفراط في استخراجها، لم يبق إلى 5 في المائة منها صالح للاستهلاك البشري[23]. فضلا عن هذا كله، يتأثر الأطفال خصوصاً بالاحتلال والتصعيد المتكرر للعنف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يبرز كل ما سبق أهمية تعزيز نظام جمع البيانات في البلدان العربية وأهمية تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحليل الفقر المتعدد الأبعاد. وفي سياق هذا المنظور، واستهداءً بتوصيات ورقة أصدرتها الإسكوا[24] خلال الآونة الأخيرة، يقترح إجراء مسح أسري عربي متعدد الأغراض لبناء قاعدة بيانات متسقة بين البلدان، تتضمن معلومات عن الأبعاد المفقودة المذكورة أعلاه. وهذا من شأنه أن يتيح إجراء حساب الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد على نحو منتظم. ومن شأن هذه المسوح أن تساعد البلدان العربية مساعدة كبيرة في رصد التقدم المحرز فيما يتصل بعدد كبير من أهداف التنمية المستدامة. والأهم من ذلك أن المنطقة لديها بالفعل خبرة جيدة

في إجراء دراسات مسحية على هذه الشاكلة مثل المشروع العربي لصحة الأسرة والمسوحات الوطنية لإنفاق الأسر المعيشية، وغيرها.

وأخيرا، فإذا أمكن تطبيق نظام المسح العربي متعدد الأغراض على جميع البلدان العربية، فقد يؤذِن ذلك بولادة حقبة جديدة من جمع وإصدار البيانات في المنطقة، فميزة المسح العربي متعدد الأغراض هي أنه لا يعتمد على خطوط الفقر القائمة على تعادل القوة الشرائية، وعليه فهو يسمح بقياس الفقر المادي بالترافق مع قياس الفقر المتعدد الأبعاد في نفس مجموعة الأسر المعيشية.

ولتنفيذ نظام المسح العربي متعدد الأغراض، يمكن النظر في مجموعة من الآليات التنفيذية، ومنها: إمكانية توسيع نطاق المسوحات التي تجريها جامعة الدول العربية لتشمل جميع البلدان العربية. وفي ذلك يمكن أن يضاف الى المسوحات المنفذة ضمن إطار المشروع العربي لصحة الأسرة بعض الاستمارات لتوفر بيانات عن إنفاق الأسر المعيشية، وحول الأبعاد المفقودة للحرمان المتعدد الأبعاد، على أن تنفذ هذه المسوحات بشكل دوري. وهذا يتطلب بالطبع قدراً كبيراً من تنمية القدرات نظرا لمحدوديتها والقيود التي تواجهها ضمن المشروع العربي لصحة الأسرة. ويتمثل الخيار الثاني في توسيع نطاق المسوحات الوطنية لإنفاق الأسر المعيشية التي تجريها النظم الإحصائية الوطنية، لتشمل الاستمارات غير المتعلقة بالدخل. ومع ذلك، فإن هذا الاقتراح سيكون مكلفا وسيستغرق وقتاً طويلاً، نظراً لضخامة عينة مسوحات الإنفاق الحالية. ولتقليل هذه التكاليف، يمكن النظر في عينة جزئية ضمن المسح العربي متعدد الأغراض. وكخيار ثالث، من الممكن لكيان من الكيانات العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية أن تتحمل مسؤولية جمع المعلومات المطلوبة، كهيئة تمثل الحكومات العربية، وعلى التكليف الصادر لذلك الكيان أن يتضمن التنسيق فيما بين البلدان لإجراء المسح.

ومن الضروري مناقشة الترتيبات المؤسسية الخاصة بتنفيذ مقترح المسح العربي متعدد الأغراض وتطويره على المستوى الإقليمي. وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء مركز إمتياز متخصص يكلف بإجراء المسح العربي وإجراء بحوث لتطوير السياسات المدعمة بالأدلة الإحصائية. وسيعالج ذلك العجز المؤسسي فيما يتصل بآليات المسح والرصد في المنطقة. وللسماح بتنفيذ مسوحات متعددة الأغراض قابلة للمقارنة إقليميا، على هذا المركز أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالات التخطيط العربية ومكاتب الإحصاء الوطنية في مختلف البلدان.

المراجع

بالعربية

عبد الرحمن بن خلدون (1986)، مقدمة إبن خلدون. بيروت: دار القلم. ط 6.

حسن حنفي، (1999). "هل الفقر قيمة؟ تحليل مفهوم الفقر في التراث القديم". في محمود الكردي (محررا). الفقر في مصر: الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة. القاهرة: بدون ناشر: 59-60.

أحمد بن علي الدلجي (2001)، الفلاكة والمفلوكون. تحقيق، زينب الخضيري. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

محمد شوقي الفنجري (1980)، المذهب الاقتصادي في الإسلام. ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي. جدة.

عبد الحكيم توفيق عبد الله (1999)، الأراء الاقتصادية في فكر الدلجي من خلال كتابه الفلاكة والمفلوكون: دراسة اقتصادية تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك.

بالإنكليزية

Alkire, S. and Seth, S. (2016). "Identifying destitution through linked subsets of multidimensionally poor: An ordinal approach." *OPHI Working Paper* 99, University of Oxford.

Cornia G. A. and Kiiski, S. (2001) "Trends in Income Distribution in the Post World War II Period: Evidence and Interpretation," WIDER Discussion Paper 89, (UNU/WIDER: Helsinki, 2001).

de Neubourg, C., J., Chai, M., de Milliano, Plavgo and Z. Wei. (2012). "Step-by-step guidelines to the multiple overlapping deprivation analysis." *UNICEF Office of Research Working Paper WP-2012-10*.

Ferrone, Lucia (2017) "A Multiple Overlapping Deprivation Analysis for the Arab Region," UNICEF Innocenti Office Technical Note.

Gordon, D., S., Nandy, C., Pantazis, S., Pemberton, and P, Townsend (2003). "The distribution of child poverty in the developing world." Bristol: Centre for International Poverty Research.

Gordon, D, Adelman, L, Ashworth, K et al. (8 more authors) (2000) Poverty and Social Exclusion in Britain. Research Report. Joseph Rowntree Foundation.

Kanbur, R. (2000), "Income distribution and development", in Atkinson, A. B.; Bourguignon, F., Handbook of income distribution, volume 1, Amsterdam New York: Elvesier, pp. 791-841.

Karpati, J., M. De Milliano, C. De Neubourg, L. Boon, and N. Ramful (forthcoming). Situation of Children in the State of Palestine: A Multiple Overlapping Deprivation Analysis (MODA). Economic Policy Research Institute.

Kundu, A and Smith, T. (1983): An Impossibility Theorem on Poverty Indices. International Economic Review. 24(2) p. 423-34.

Lewis, Oscar (1966) "The Culture of Poverty". Available at: http://lenguaix.pbworks.com/f/Culture%2Bof%2BPoverty.pdf.

Marshall, G. (1998) Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press. Second Edition, 651.

Ministry of Health and Population [Egypt], El-Zanaty and Associates [Egypt], and ICF International. (2015). Egypt Demographic and Health Survey 2014. Cairo, Egypt and Rockville, Maryland, USA: Ministry of Health and Population and ICF International.

Newhouse, D., Suarez-Becerra, P., Evans, M., & Data for Goals Group. (2016) New Estimates of Extreme Poverty for Children. *Policy Research Working Paper 7845 - World Bank*.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2014a): Palestinians at the end of 2014. Available at: "http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2096.pdf".

Palestinian Central Bureau of Statistics (2014b): 'On the Eve of International Population Day', Press Release, 10 July 2014, available at http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntPopD2014E.pdf.

Sarangi, N., K. Abu-Ismail, H. El-Laithy, and R. Ramadan (2015) Towards better Measurement of Poverty and Inequality in Arab Countries: A Proposed Pan-Arab Multi-Purpose Survey. ESCWA Working Paper. E/ESCWA/SD/2014/WP.1.

Sen, A. (1999) Development as Freedom. New York: OUP.

Sen, A. (1985). *Commodities and Capabilities*. Amsterdam New York: Elsevier Science Pub.

United Nations and LAS (League of Arab States) (2013) The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking beyond 2015. E/ESCWA/EDGD/2013/1.

United Nations Country Team (2016) Occupied Palestinian Territories: Common Country Analysis. Occupied Palestinian territory: UN Country Team.

United Nations Development Programme (2014) Human Development Report - Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. Available at: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014.

_____ (2013) Human Development Report. The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World. Available at: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2013.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2014). Conflict in the Syrian Arab Republic: macroeconomic implications and obstacles to achieving the Millennium Development Goals. EDGD Technical Paper, No. 5. E/ESCWA/EDGD/2014/Technical Paper.5.

UN-Habitat (2017a) Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies – Third edition. Methodology sheets. Available at: 'http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets.pdf'.

_____ (2010). State of the World's Cities 2010/2011/ Bridging the Urban Divide. Overview and Key findings. Nairobi, Kenya: UN-Habitat.

United Nations Human Right Council (2017) Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Michael Lynk.

UNICEF (United Nations Children Fund) (2016). State of the World's Children Report 2016. Online database. Accessed February 2017. https://www.unicef.org/sowc2016/UNICEF (n.d.).

UNICEF (2016a) UNICEF'S Data work on FGM/C. Available at: https://www.unicef.org/media/files/FGMC_2016_brochure_final_UNICEF_SPREAD.pdf.

UNICEF MICS Surveys. Available from: http://mics.unicef.org/surveys.

World Bank (2016): "Water Situation Alarming in Gaza." Available at: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/11/22/water-situation-alarming-in-gaza.

World Bank (2005) "The growth experience. What have we learned from the 1990s? A background note," Poverty Reduction & Economic Management Network, World Bank, Washington DC, 143-146.

World Health Organization (2014). WHO fact sheet on Adolescent pregnancy. Available at: 'http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/'.

الملحق

جدول الملحق 1. أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتصل بالفقر الأسري وأوزانها

	المؤشر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي	
			الفقر المدقع	الفقر
التعليم	سنوات الدراسة	لا يوجد في الأسرة فرد من البالغين 10 سنوات أو أكثر أكمل خمس سنوات دراسية (6/1)	لا يوجد في الأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال التعليم الابتدائي أكمل التعليم الابتدائي (6/1)	لا يوجد بالأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال التعليم الثانوي أكمل التعليم الثانوي (6/1)
	حضور المدرسة	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة حتى سن إتمام الصف الثامن (6/1)	أي طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يذهب إلى المدرسة (6/1)	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة، أو هو ملحق في درجة مدرسية أدنى من الدرجة المدرسية المناسبة بدرجتين أو أكثر (6/1)
الصحة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة	أي طفل في الأسرة توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (6/1)	أي طفل يقل عمره عن 60 شهراً توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (9/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (9/1)
	التغذية	أي بالغ دون 70 سنة من العمر، أو أي طفل (عمره ما بين يوم و59 شهراً) يعاني نقصاً في التغذية يحدد في ضوء العلاقة بين الوزن والعمر (6/1)	أي طفل (عمره ما بين يوم و59 شهراً) مصاب بالتقزم (الطول إلى العمر <-2) أو أي بالغ يعاني نقص التغذية (وزن الشخص بالكيلوغرام (كغ) مقسوما على ارتفاعه بالمتر مربع <18.5) (9/1)	أي طفل (عمره ما بين يوم و59 شهراً) مصاب بالتقزم (الطول إلى العمر <-2) أو أي طفل مصاب بالهزال (الوزن إلى الطول <-2) أو أي بالغ يعاني نقص التغذية (وزن الشخص بالكيلوغرام (كغ) مقسوما على ارتفاعه بالمتر مربع <18.5) (9/1)
	الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	حملت امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً أول حمل لها قبل أن تبلغ الثامنة عشرة أو تعرضت لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)	حملت امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً لأول مرة قبل أن تبلغ الثامنة عشرة وتعرضت لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)
الظروف المعيشية	الكهرباء	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	الأسر لا تملك الكهرباء. (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)
	الصرف الصحي	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	لم يحصل تحسين للصرف الصحي للأسر وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، أو جرى	كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)

المؤشر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي	
		الفقر المدقع	الفقر
		تحسينه لكن على أساس تقاسمه مع أسر الأخرى (21/1)	
المياه	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	ليس لدى الأسرة إمكانية للوصول لمياه شرب آمنة وفقا لأهداف التنمية المستدامة، أو أن مياه الشرب الآمنة تبعد ثلاثين دقيقة أو أكثر ذهابا وإيابا سيراً على الأقدام (21/1)	لا يوجد في المنزل مياه تجري في مواسير بالمسكن أو الفناء (21/1)
أرضية أو سقف المسكن	الأرضية إما مكونة من رمال أو روث أو أوساخ أو أرضية مكونة من مكونات (أخرى). السقف غير معتبر في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي (18/1)	الأرضية إما مكونة من طين أو رمال أو روث أو أوساخ أو السقف غير موجود أصلاً أو مصنوع من خشب القش أو أوراق النخيل أو سمك القد (21/1)	الأرض مكونة من طين أو رمل أو روث أو أرضية مؤقتة (ألواح خشبية/خيزران/قصب/عشب/عصي)، أرض الإسمنت (بلا لوح أو بلاط / شرائط أسفلت) أو السقف غير موجود أو مصنوع من القش، أو أوراق النخيل، أو سمك القد، أو الحصير، أو النخيل، أو الخيزران، أو لوح خشبي، أو الكرتون (21/1)
وقود الطهي	الطهي يعتمد على الروث أو الخشب أو الفحم (18/1)	طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث أو لا طهي للطعام في الأسرة (21/1)	طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث، أو لا طهي للطعام في الأسرة أو لا يوجد غرفة منفصلة للطهي (21/1)
الاكتظاظ داخل المسكن	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	معدل التزاحم (عدد أفراد الأسرة لغرف النوم) 4 أو أكثر (21/1)	معدل التزاحم (عدد أفراد الأسرة لغرف النوم) 3 أو أكثر (21/1)
ملكية الأصول	الأسر لا تمتلك أكثر من جهاز إذاعي أو تلفزيوني أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية أو براد، ولا تملك سيارة أو شاحنة (18/1)	الأسرة لا تملك إمكانية للوصول إلى المعلومات أو الأسر التي ليس لديها إمكانية للوصول لوسيلة نقل سهلة وأصول سهلة من أصول كسب العيش (21/1)	الأسرة لديها أقل من اثنين من الأصول للحصول على المعلومات. أو الأسر التي لديها أقل من وسيلتي نقل وأقل من أصلين من أصول كسب العيش (21/1)

جدول الملحق 2. دليل الفقر المتعدد الأبعاد فيما يتصل بفقر الأطفال

1. مقاربة منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة MODA: هي منهجية طورتها اليونيسف بناء على العمل الذي بدأته جامعة بريستول (Gordon et al. 2003) لتحديد مدى وطبيعة الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعانيه الأطفال (de Neubourg et al., 2012). وتستند إلى الإطار الدولي لحقوق الطفل في بناء أبعاد رفاه الطفل في مجالات البقاء والتنمية والحماية والمشاركة الاجتماعية، ومنهجية أكير فوستر المذكورة سابقاً.
2. الأبعاد السبعة لفقر الأطفال.

الماء	الصرف الصحي	المسكن	الصحة	التغذية	التعليم	المعلومات

الأبعاد	الفقر المدقع	الفقر	العمر
المياه	مصدر المياه غير المحسنة	لا يوجد في المنزل مسكن أو مواسير	جميع الأطفال 17-0
	المسافة أكثر من 30 دقيقة ذهابا وإيابا		
الصرف الصحي	مرافق المرحاض غير المحسنة	مرافق المرحاض غير المحسنة	جميع الأطفال 17-0
		مرحاض مشترك	
المسكن	أرضية بدائية/أو أسرة بدائية	أرضية بدائية/أسرة بدائية	جميع الأطفال 17-0
	الاكتظاظ (أكثر من 4 أشخاص للغرفة الواحدة)	الاكتظاظ (أكثر من 3 أشخاص للغرفة الواحدة)	
الصحة	مساعدة غير مؤهلة في الولادة (0-23 شهراً)	مساعدة غير مؤهلة في الولادة (0-23 شهراً)	الأطفال 4-0
	غير محصنة: (12-59 شهراً)	غير محصن تماما (12-59 شهراً)	
		لم تتلقى الأم رعاية ما قبل الولادة الصحية	
التغذية	تغذية الرضع وصغار الأطفال (0-23 شهراً)	تغذية الرضع وصغار الأطفال (0-23 شهراً)	
	الهزال (أقل من 24 شهراً)	الهزال (أقل من 24 شهراً)	
		التقزم (أقل من 24 شهراً)	
		السمنة (أقل من 24 شهراً)	
التعليم	غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية (أطفال في سن الابتدائية)	غير مسجلين في المدرسة (جميع الأعمار)	الأطفال 17-5
	لم ينه المرحلة الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17 سنة)	درجتان دراسيتان أو أكثر أدنى من الدرجة الدراسية المناسبة أو لم تكتمل الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17)	
المعلومات	عدم توافر جهاز للمعلومات أو جهاز اتصال	لا يتوافر أي جهاز معلومات	الأطفال 17-5
		لا يتوافر أي جهاز اتصال	

عند إجراء تحليل فقر الطفل في هذا التقرير، يعتبر الطفل فقيراً إذا كان محروماً في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر.

لوشيا فيرّوني، بلال الكسواني: "تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة للمنطقة العربية". ورقة فنية. اليونيسف - مكتب البحوث إينوشنتي، النشر لاحقا في 2017.

وطبقاً للمبادئ التوجيهية لليونسكو، فإن تعريف التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي يختلف في كل بلد، نظراً لاختلاف فترات من التعليم الابتدائي والثانوي في كل بلد. ولذلك تتغير العتبات وفقاً لتعريفات التعليم الابتدائي والثانوي لكل بلد على موقع اليونسكو الإلكتروني.

جدول الملحق 3. بعض المؤشرات الخاصة بالمستوى الاقتصادي والتنمية البشرية في البلدان العربية

الدولة	حجم السكان		نصيب الفرد من الدخل القومي (باستخدام تعادل القوة الشرائية)	دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	معدل وفيات الاطفال الأقل من 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
	إجمالي السكان	الأطفال الأقل من 18 سنة (بالنسبة المئوية)			
	2015	2015	2015	2014	2015
الجزائر	39,666,519	32.9	14,310	83	25.5
جزر القمر	788,474	46.7	1,490	159	73.5
مصر	91,508,084	38.4	10,710	108	24.0
العراق	36,423,395	47.4	15,340	121	32.0
الأردن	7,594,547	41.6	10,760	80	17.9
موريتانيا	4,067,564	46.5	*3,710	156	84.7
المغرب	34,377,511	32.4	7,690	126	27.6
فلسطين	4,668,466	47.1	*5,080	113	21.1
السودان	40,234,882	47.1	3,990	167	70.1
تونس	11,253,554	27.7	11,100	96	14.0
اليمن	26,832,215	47	2,720	160	41.9

* For 2014.

جدول الملحق 4. الخطأ المعياري مجال الثقة (95 في المائة) لنسبة الفقراء ـ الفقر المدقع

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
نسبة الفقراء (بالنسبة المئوية)	القيمة (بالنسبة المئوية)	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95 في المائة)	
الأردن	0.282	0.0355901	0.2120653	0.3515794
تونس	0.612	0.0362925	0.5407865	0.683055
الجزائر	0.622	0.021006	0.5808957	0.6632386
مصر	2.995	0.0589284	2.87909	3.110088
المجموعة الأولى	2.051	0.00001	2.048	2.053
العراق	6.467	0.0669568	6.336051	6.598518
المغرب	8.928	0.1542108	8.625923	9.230429
المجموعة الثانية	7.700	0.00003	7.667	7.68
جزر القمر	26.359	0.3549073	25.66345	27.05473
اليمن	30.584	0.1673363	30.25632	30.91227
السودان	49.933	0.2235468	49.49517	50.37147
موريتانيا	51.568	0.2315809	51.11451	52.02231
المجموعة الثالثة	42.600	0.00006	42.546	42.57
المتوسط الإقليمي	13.35	0.00002	13.345	13.353

جدول الملحق 5. الخطأ المعياري ومجال الثقة (95 في المائة) لنسبة الفقراء - الفقر

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
نسبة الفقراء (بالنسبة المئوية)	القيمة (بالنسبة المئوية)	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95 في المائة)	
الأردن	11.68	0.2196079	11.24977	12.11064
تونس	17.783	0.2251696	17.34144	18.22412
الجزائر	24.004	0.1465051	23.71635	24.29065
مصر	27.208	0.1546533	26.90496	27.5112
المجموعة الأولى	24.870	0.00004	24.863	24.877
العراق	45.542	0.1618716	45.2249	45.85943
المغرب	36.583	0.2381167	36.11617	37.04958
المجموعة الثانية	41.200	0.00006	41.138	41.162
جزر القمر	73.881	0.3511028	73.19272	74.56909
اليمن	69.101	0.1717941	68.76464	69.43806
السودان	73.49	0.2040302	73.09057	73.89037
موريتانيا	89.065	0.1482937	88.77469	89.356
المجموعة الثالثة	72.700	0.00005	72.729	72.75
المتوسط الإقليمي	40.55	0.00003	40.543	40.555

جدول الملحق 6. قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (كعدد عشري) لمناطق الريف والحضر، الفقر المدقع

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة					
البلد	المنطقة	قيمة المؤشر	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95 في المائة)	
الأردن	الحضر	0.0008481	0.0001421	0.0005697	0.0011266
	الريف	0.0021707	0.0003589	0.0014672	0.0028742
تونس	الحضر	0.0001382	0.000036	0.0000676	0.0002088
	الريف	0.0073715	0.0004571	0.0064756	0.0082674
الجزائر	الحضر	0.0011899	0.0000874	0.0010186	0.0013612
	الريف	0.0051732	0.0001789	0.0048227	0.0055238
مصر	الحضر	0.0060441	0.0002662	0.0055224	0.0065659
	الريف	0.0148327	0.0003282	0.0141895	0.0154759
المجموعة الأولى	الحضر	0.00342	0.00001	0.00341	0.00344
	الريف	0.01253	0.00001	0.01251	0.01256
العراق	الحضر	0.0126768	0.0002777	0.0121324	0.0132211
	الريف	0.06202	0.000646	0.0607539	0.0632862
المغرب	الحضر	0.0032994	0.0002124	0.0028831	0.0037158
	الريف	0.0824551	0.0014397	0.0796333	0.0852769
المجموعة الثانية	الحضر	0.00843	0.00001	0.0084	0.00846
	الريف	0.07343	0.00005	0.07333	0.07354
جزر القمر	الحضر	0.0624811	0.0021237	0.0583185	0.066644
	الريف	0.1577876	0.0023846	0.1531136	0.162462
اليمن	الحضر	0.034623	0.0008633	0.0329309	0.0363151
	الريف	0.20519	0.0011145	0.2030055	0.2073745
السودان	الحضر	0.1153595	0.0015459	0.1123295	0.1183894
	الريف	0.329399	0.0015251	0.3264098	0.3323883
موريتانيا	الحضر	0.1197523	0.0016402	0.1165376	0.1229671
	الريف	0.3731048	0.0015681	0.3700313	0.3761783
المجموعة الثالثة	الحضر	0.0862	0.00006	0.08609	0.08631
	الريف	0.28178	0.00007	0.28165	0.28191
المتوسط الإقليمي	الحضر	0.01867	0.00001	0.01865	0.01869
	الريف	0.11255	0.00003	0.11249	0.1126

جدول الملحق 7. قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (كعدد عشري) لمناطق الريف والحضر، الفقر

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة					
البلد	المنطقة	قيمة المؤشر	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95 في المائة)	
الأردن	الحضر	0.0481344	0.0010971	0.045984	0.0502848
	الريف	0.0535894	0.0014538	0.0507399	0.0564389
تونس	الحضر	0.040377	0.0009354	0.0385435	0.0422105
	الريف	0.1400972	0.0019317	0.136311	0.1438834
الجزائر	الحضر	0.0770891	0.0006691	0.0757777	0.0784006
	الريف	0.1430047	0.0012143	0.1406246	0.1453847
مصر	الحضر	0.0621446	0.0008142	0.0605487	0.0637405
	الريف	0.1474657	0.0009384	0.1456264	0.149305
المجموعة الأولى	الحضر	0.06418	0.00003	0.06413	0.06424
	الريف	0.14459	0.00004	0.14451	0.14467
العراق	الحضر	0.1682035	0.0009278	0.1663849	0.170022
	الريف	0.3141237	0.0011277	0.3119134	0.316334
المغرب	الحضر	0.0616049	0.0008561	0.059927	0.0632828
	الريف	0.2958051	0.0018871	0.2921065	0.2995038
المجموعة الثانية	الحضر	0.11993	0.00005	0.11983	0.12002
	الريف	0.30389	0.00009	0.30371	0.30408
جزر القمر	الحضر	0.2862932	0.0035154	0.2794028	0.2931835
	الريف	0.4581037	0.002518	0.4531682	0.4630392
اليمن	الحضر	0.1936216	0.0017815	0.19013	0.1971133
	الريف	0.4750625	0.0010744	0.4729568	0.4771682
السودان	الحضر	0.2822151	0.0021709	0.2779601	0.2864702
	الريف	0.5167719	0.0015102	0.513812	0.5197319
موريتانيا	الحضر	0.4478276	0.0020496	0.4438104	0.4518449
	الريف	0.6490076	0.0010565	0.6469368	0.6510783
المجموعة الثالثة	الحضر	0.26607	0.00009	0.2659	0.26625
	الريف	0.50494	0.00007	0.5048	0.50509
المتوسط الإقليمي	الحضر	0.11445	0.00003	0.1144	0.1145
	الريف	0.29229	0.00004	0.29221	0.29237

جدول الملحق 8. الخطأ المعياري ومجال الثقة (95 في المائة) لنسبة الفقراء حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية – الفقر والفقر المدفع

	المتوسط الإقليمي			مجال الثقة (95 في المائة)		الفروقات	
	المتوسط الإقليمي	نسبة الفقراء	الخطأ المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	النسبة	ذات دلالة إحصائية
الفقر	الحضر	24.94	0.00004	24.93374	24.94764	30.3-	نعم
	الريف	55.24	0.00004	55.23327	55.24989		
	الأسر التي تترأسها إناث	35.48	0.00009	35.4651	35.50048	3.09-	نعم
	الأسر التي يترأسها ذكور	38.57	0.00003	38.56708	38.57895		
	دون دراسة	22.66	0.00004	22.65008	22.66556	21.15	نعم
	أعلى مستوى دراسة	1.51	0.00002	1.50783	1.51648		
	مؤشر الثروة - أدني خمس	66.21	0.00006	66.19769	66.22219	55.04	نعم
	مؤشر الثروة - أعلى خمس	11.17	0.00004	11.16554	11.18186		
	عدد أفراد الأسرة (1-4)	24.25	0.00005	24.23838	24.25734	28.52-	نعم
	عدد أفراد الأسرة 8+	52.77	0.00006	52.75595	52.77816		
الفقر المدقع	الحضر	4.1	0.00002	4.09328	4.09965	18.21-	نعم
	الريف	22.3	0.00004	22.29615	22.31006		
	الأسر التي تترأسها إناث	13.9	0.00007	13.88415	13.90973	1.08	نعم
	الأسر التي يترأسها ذكور	12.82	0.00002	12.81349	12.82164		
	دون دراسة	54.61	0.00005	54.60014	54.61855	47.85	نعم
	أعلى مستوى دراسة	6.76	0.00005	6.75075	6.76855		
	مؤشر الثروة - أدنى خمس	30.76	0.00006	30.74559	30.76949	30.15	نعم
	مؤشر الثروة - اعلى خمس	0.61	0.00001	0.60802	0.61205		
	عدد أفراد الأسرة (1-4)	6.74	0.00003	6.7346	6.7457	9.12-	نعم
	عدد أفراد الأسرة 8+	15.86	0.00004	15.85515	15.87141		

الهوامش

1 عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة إبن خلدون. بيروت: دار القلم. ط 6، 1986: 120.

2 See, Gordon Marshall, Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press. Second Edition, 1998: 651.

3 عبد الرحمن إبن خلدون، المصدر السابق: 286-290، و301-302.

4 المصدر السابق، ص 23.

5 أحمد بن علي الدلجي، الفلاكة والمفلوكون. تحقيق، زينب الخضيري. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة. 2001. حسبما يفيد الدلجي فعنوان الكتاب يعني: "الفقر والفقراء" باللغة الفارسية، ولا نعرف إن كان الدلجي من أصول فارسية واستقر بالقاهرة أم أنه مصري كما يرجح لقبه وأنه تعلم الفارسية بطريقة ما.

6 الدلجي: 2.

7 الدلجي: 63-128.

8 انظر على سبيل المثال، Ravi Kanbur (2000): 791-841; Cornia and Kiiski, (2001), and World Bank (2005).

9 Sen, (1985).

10 Newhouse et al., (2016).

11 تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد يمكن تطبيقها على مستوى الفرد كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية (كالمكسيك) وشرقي آسيا.

12 بناء على ذلك، يستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد حدين للفصل بالنسبة للحرمان من المؤشرات المختلفة (فيما يتصل بالفقر المدقع والفقر) حيث تعتبر فقيرة الأسرة إذا تجاوز مجموع أوزان المؤشرات الثلث. وبناء على ذلك، فالعلاقة بين مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والفقر تعادل من الناحية المنهجية العلاقة بين أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع والمعدومين في دليل الفقر المتعدد الأبعاد) (Alkire and Seth, 2016).

13 ترد في الملحق 1 مناقشة أكثر تفصيلا لاختيار البعد، والمؤشرات، وحدود الفصل الخاصة بها، فضلا عن تعريفاتها.

14 شرح جميع أبعاد الحرمان الخاصة بالأطفال والعتبات المستخدمة في تصنيف الأطفال الفقراء موضحة في الجدول 2 في الملحق.

15 في كل مؤشر من مؤشرات الحرمان، حُسبت نسبة الحرمان المفصلة باعتماد السكان الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر والذين يقابلون الفئات السكانية المحددة التي غطتها الدراسة، أي الأطفال الذين يعيشون في الريف والذين يعيشون في الحضر، والأطفال الإناث والأطفال الذكور، والأطفال الذين يعيشون في الأسر التي لم يحصل من يترأسها على أي تعليم، والأطفال الذين يعيشون في الأسر التي حصل من يترأسها على التعليم الابتدائي على الأقل، والأطفال القاطنون في المرتبة الأولى من مؤشر الثروة، والأطفال القاطنون في المرتبة الخامسة. وتحقيقا لهذا الغرض، طُبق مُعامل السكان النسبي المستمد من العينة التي جرى البحث فيها على مجموع سكان البلد الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر لكل بلد. واستخدمت هذه المعلومات أيضاً لتقدير المتوسطات المرجحة لمجموعات البلدان.

16 المؤشرات المقدمة في الشكل 17 ممثلة إحصائيا. وذلك بعد التأكد من تمثيل العينة للمستوى الجغرافي والتأكد من تصميم العينة كما هو وارد في التقارير الوطنية.

17 UN and LAS 2013.

18 تلتزم الأمم المتحدة بتعريف صارم للمجاعة اعتمد على نطاق معترف به دولياً، ويغطي المجاعات من الدرجة الأولى الاعتيادية وصولاً إلى المجاعات من الدرجة الخامسة. وتنفيذاً لهذا التعريف، يعلن رسمياً عن حصول مجاعة عندما يعاني ما لا يقل عن 20 في المائة من الأسر نقصا كاملا في الغذاء وتتجاوز مستويات سوء التغذية الحاد 30 في المائة ويموت أكثر من شخصين لكل 10 000 شخص كل يوم.

19 UN ESCWA 2014.

20 انظر على سبيل المثال، UNICEF 2014.

21 UNCT 2016.

22 UN Human Rights 2017.

23 World Bank 2016.

24 Sarangi et al 2015.

التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد هو الأول من نوعه منذ إطلاق خطة عام 2030. ونتج التقرير عن تعاون استمر لثلاثة أعوام بين المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

ويهدف هذا التقرير في الأساس إلى تقديم مقترحات عملية لصناع القرار في الدول العربية، ودعم الجهود العربية الرامية للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وللتوصل إلى ذلك استعرض التقرير فقر الأسر وفقر الأطفال، مستعملاً منهجيات معيارية عدلت لتلائم احتياجات المنطقة العربية، وذلك بعد عملية تشاورية مع خبراء إقليميين ووطنيين وممثلين لحكومات المنطقة. ويتناول التقرير الأسباب الأساسية للفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، ومن ثم يقدم توصيات رئيسية لمعالجة الفجوات في التعليم، وتحسين نظام الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الأطفال، وتنمية المناطق الريفية، وأخيراً يناقش تحديات وحدود وضع دليل عربي للفقر المتعدد الأبعاد.

17-00537